جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

انظمة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز الاداء المصرفي

علي باسل عبدالكريم

رسالة دبلوم عالي

العلوم المالية والمصرفية / إدارة المصارف

بإشراف

المدرس

الدكتورة ليلى عبد الكريم الهاشمي

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

أنظمة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز الأداء المصرفي

رسالة تقدم بها

علي باسل عبدالكريم

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي

في العلوم المالية والمصرفية / إدارة المصارف

بإشراف

المدرس

الدكتورة ليلى عبد الكريم الهاشمي

١٤٤٢هـ **٢٠٢٠م**

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل من الاية ١٩

اقرار المشرف

أشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة " **أنظمة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز الاداء المصرفي** " جرى بأشرافي في جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

المشرف: **م. د. ليلى عبد الكريم الهاشمي**

التاريخ: / / ٢٠٢٠

اقرار المقوّم اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة " **أنظمة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز الأداء المصرفي** " قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: **م.د.وسام يعقوب هلال**

التاريخ: / / ٢٠٢٠

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين المقدمتين من قبل كل من المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ. د بشار أحمد العراقي**

التاريخ: / / ٢٠٢٠

اقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات التي تقدم بها كل من المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ. د بشار أحمد العراقي**

التاريخ: / / ٢٠٢٠

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة التقويم والمناقشة، بأننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ **(أنظمة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز الأداء المصرفي)** وناقشنا الطالب **(علي باسل عبدالكريم)** في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / / ٢٠٢٠ وأنها جديرة لنيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
(عضواً)	**(عضواً)**

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
(عضواً ومشرفاً)	**(رئيساً)**

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته..... المنعقدة بتاريخ / /٢٠٢٠ وقرر منح الطالب شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:	**التوقيع:**
الاستاذ الدكتور	**الاستاذ الدكتور**
علاء عبد السلام يحيى الحمداني	**ثائر أحمد سعدون السمان**
(مقرر مجلس الكلية)	**(عميد كلية الإدارة والاقتصاد)**
التاريخ: / / ٢٠٢٠	**التاريخ: / / ٢٠٢٠**

الاهداء

الى من أزرني في حياتي....

أسرتي الكريمة

الى من انار دربي....

أساتذتي

الى سائر احبتي الذين ساعدوني في تحقيق هدفي الى كل من تعب معي من اساتذة

شكرا لكم...

شكر وثناء

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد(ﷺ) وعلى اله وصحبه وسلم.

وبعد يطيب لي ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة ليلى عبدالكريم محمد الهاشمي ، التي تفضلت بقبول الاشراف على هذه الرسالة وصححت لي الهفوات وارشدتني الى الصواب ، فلها مني اصدق الدعوات بالتفوق العلمي والتوفيق .

ويدعوني واجب العرفان ان اقدم خالص شكري واعتزازي الى السيد عميد الكلية الدكتور ثائر احمد سعدون السمان والى اساتذتي في الدراسات العليا والى السادة التدريسين في قسم العلوم المالية والمصرفية لما قدموه لي من مساعده طيلة مدة الدراسة ، واخص منهم بالذكر الدكتور بشار احمد العراقي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية.

كما اقدم خالص الشكر والتقدير الى اللجنة العلمية الموقرة التي ستتكرم بمناقشة هذه الرسالة المتواضعة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى اسرتي لما قدومه لي من عون في مسيرتي ألبحثية كلمات الثناء لاتوفيهم شكراً لعطائهم.

الباحث

المستلخص

تهدف الدراسة إلى تعزيز الأداء المصرفي باستخدام أحد النماذج الحديثة وهو نموذج PATROL، إذ يعد هذا النموذج من أحد نماذج الأنذار المبكر ويتكون من خمسة مكونات وهي(كفاية رأس المال،الربحية،مخاطر الأئتمان،التنظيم ،السيولة) وقد شملت عينة الدراسة ستة مصارف عراقية لسنة ٢٠١٧ وقد تم أثبات صحة فرضية الدراسة المتضمنة أن المصارف عينة الدراسة تعمل على تعزيز أدائها من خلال استخدام نموذجPATROLوفضلاًعن إمكانية ترتيبها تنازلياً بناء على مخرجات النموذج ابتداء بالمصارف ذات الأداء الجيد وانتهاء بالمصارف الأقل أداء وقد شملت الدراسة ثلاثه فصول اساسية تضمن الفصل الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة وتضمن الفصل الثاني مبحثين الاول تضمن مفهوم الرقابة المصرفية واهميتها واهدافها ومبرراتها والمتطلبات الاساسية لها، اما المبحث الثاني فقد تضمن تقييم الاداء المصرفي وابعاده والعوامل المؤثرة فيه، اما الفصل الثالث فقد تضمن تحليل موشرات الدراسة وفق نموذج PATROL ، وقد خرجت الدراسة تحمل أستنتاجات عديدة أهمها قيام المصارف بتقييم أدائها مما يمكنها من تحديد الأخطاء والإنحرافات ومعرفة أسبابها وبالتالي إيجاد طرق كفيلة لمعالجتها ، وقد اقترحت الدراسة توصيات عدة أهمها ضرورة إهتمام المصارف بأنظمة الرقابة المصرفية وبالتحديد نموذج PATROLوالأخذ بنتائجه لغرض الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف للتغلب عليها ونوصي المصارف العراقية عينة الدراسة باتباع مقررات لجنه بازل للاشراف المصرفي التي يجب على المصارف الالتزام بتعليماتها التي قد حددت كفاية راس المال والسيولة ومعايير اخرى اساسيه للعمل المصرفي.

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر والثناء	ب
المستخلص باللغة العربية	ت
ثبت المحتويات	ث
ثبت الجداول ثبت الاشكال	ج
المقدمة	١
الفصل الأول: الاطار العام ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة	٢-٦
المبحث الاول: الاطار العام ومنهجية الدراسة	٢
المبحث الثاني: مراجعة في الدراسات السابقة	٤
الفصل الثاني:الاطار المفاهيمي للرقابة المصرفية وتقييم الاداء	٧-٣٠
المبحث الاول:الرقابة المصرفية	٧
المبحث الثاني:تقييم الاداء المصرفي	٢٠
الفصل الثالث:الجانب التطبيقي للدراسة تحليل مؤشرات الدراسة وفق نموذجPATROL ومناقشة النتائج	٣١-٤٥
ألاستنتاجات والتوصيات	٤٩-٤٧
ثبت المراجع	٥٠-٥٧
المستلخص باللغة ألانكليزية	A

ثبت ألجدول

الجدول	عنوانه	الصفحة
١	المصارف العراقية عينة الدراسة	٣٤
٢	مؤشر نموذج(PATROL) للمصارف العراقية عينة الدراسة	٣٦
٣	نتائج الدراسة	٤٥

ثبت الأشكال

الشكل	عنوانه	الصفحة
١	كفاية راس المال للمصارف عينة الدراسة	٣٨
٢	ألربحية	٣٩
٣	مخاطر الائتمان	٤١
٤	التنظيم	٤٢
٥	السيولة	٤٤

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي بلد ، إذ انة يمثل أحد العناصر التي تساهم في التنمية عند التوزيع والأستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وأن وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروره الملحة التي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد ،ومن هذا المنطق فإن ألرقابة المصرفية الفعالة بمختلف أنظمتها التي تمارسها البنوك المركزية بشكل مباشر على المصارف أصبحت ضرورة ملزمة من أجل الحفاظ على مركزها المالي وتعزيز أدائها وقد تم استخدام نموذج PATROL والذي يتضمن خمسة مؤشرات اساسية (كفاية راس المال والربحية ومخاطر الائتمان والتنظيم والسيولة)ويعتبر هذا النموذج من النماذج المهمة للانذار المبكر ومن هذا المنطلق فأن الرقابة المصرفية على اختلاف اشكالها سواءً التي تمارسها البنوك المركزية بصورة مباشرة على المصارف (باعتبارها المشرف على القطاع المصرفي) أو التي تمارسها الهيئات الرقابية المختصة لكل مصرف اصبحت مهمة وملزمة، من أجل الحفاظ على سلامة المصارف ومراكزها المالية والتنبؤ بالازمات المالية والمصرفية المختلفة ومنها التنبؤ بالمخاطر التي تصيب المصارف وبالتالي خَلق جهاز مصرفي سليم ومعافى وقوي ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين والدائنين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال الاعتماد على المعايير والمؤشرات الدولية التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجاوز الازمات والاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية لضمان الاستقرار المالي، وهذا ما تحرص عليه السلطات النقدية من وضع نظم للرقابة والاشراف المصرفي والتزامها بتطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية.

الفصل الاول

الاطار العام ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول

الاطار العام ومنهجية الدراسة

اولا:مشكلة الدراسة

ركزت مشكلة الدراسة على كيفيه الاستفادة من نموذج (PATROL) في المصارف العراقية ، لذا انصبت مشكله الدراسة في الاجابة على التساؤلات الأتية:

١-الى اي مدى يمكن لنموذج (PATROL) ان يساهم في تعزيز الاداء المصرفي ، وهل يمكن له التكيف مع متطلبات البيئة المصرفية في العراق.

٢-مدى امكانية المصارف عينة الدراسة التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها في سبيل تفعيل هذا النظام من قبل البنك المركزي لتعزيز الاداء المصرفي والوقوف على نقاط القوة لغرض تعزيزها ونقاط الضعف لغرض معالجتها.

ثانيا: اهمية الدراسة

تكمن أهميه الدراسة في الدور الذي يؤديه إنموذج (PATROL)في قياس مستوى المصرف المالي الذي يساعده في تحقيق المتانة والصلابة والرصانة في العمل المصرفي وقدرته على الابتعاد عن موطن الخلل من خلال ما يمتلكه من مؤشرات قياس قوة وصلابةالمركز المالي له التي أكدت عليها المنظمات الدولية والمحلية.

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على نموذج (PATROL) كمؤشر لقياس الاداء المصرفي لكي يعزيز ويحسن الأداء المصرفي فضلاً عن إظهاره مدى التزام المصارف عينه الدراسة بمعايير لجنه بازل والمعايير المحددة من قبل البنك المركزي.

رابعا: فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن المصارف عينة الدراسة تعمل على تعزيز وتحسين أدائها من خلال استخدام نموذجPATROL بمؤشرتة (كفايه رأس المال ،الربحية، مخاطر الأئتمان، التنظيم، السيولة)

فضلاً عن ترتيب المصارف عينة الدراسة ترتيباً تنازلياً إبتداء بالمصارف ذات الأداء الجيد وانتهاء بالمصارف ذات الاقل اداء.

خامساً:الحدود المكانيه والزمانية

تم اختيار عينه من المصارف العامله في القطاع المصرفي العراقي وهي(مصرف العربية الإسلامي ،مصرف أشور، مصرف بابل، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج)لعام ٢٠١٧.

سادسا:منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التطبيقي باستخدام نموذج(PATROL) للمصارف عينة الدراسة ويعد هذا النموذج من نماذج الإنذار المبكر ويتكون من خمس مؤشرات هي(كفاية راس المال، الربحيه ،مخاطر الأئتمان التنظيم، السيوله).

المبحث الثاني

مراجعة في الدراسات السابقة

يعد استعراض الدراسات السابقة ذا اهمية في البحث العلمي ، ذلك انه يتناول مواضيع ذات علاقة بالدراسة الحالية ، فيها الكثير من الحقائق المعرفية التي تسهم في تدعيم وإرساء جوانب الدراسات النظرية والتطبيقية ، وعلى الرغم من قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالمحاور نفسها، فإن هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة وتشترك وتتقاطع معها في بعض النقاط، لذلك فقد خصص هذا المبحث لمراجعة الدراسات والبحوث العربية والاجنبية وعلى النحو الاتي:

أولاً. الدراسات العربية

١. دراسة الأمين والشمري، (٢٠١١) بعنوان (تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا). تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة المستمرة إلى تطوير وتحديث نظم الرقابة المصرفية بما يتلائم مع المتغيرات والمستجدات البيئة، وركزت على أحد النظم الحديثة في الرقابة المصرفية وهو نظام التصنيف (CRAFTE) كأحد أنظمة الاشراف والرقابة وتقييم الأداء المصرفي، وهو نظام (CRAFTE) حديث بدأت الاشارات اليه مؤخرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي هدفت إلى تفعيل وتطوير عمليات الرقابة المصرفية لخلق نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى.

٢- دراسة الجبوري،٢٠١٨، بعنوان(استخدام نظام UBPRتقرير الاداء الموحد في قياس اداء المصارف التجارية العراقية) تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك حاجة مستمرة لتقييم الأداء المصرفي وتطوير أساليبه والبحث عن طرق جديدة للتحقق من سلامة العمل المصرفي والاعتماد على أساليب متعددة ومتطورة لغرض قياس الاداء منها نظام (UBPR) لغرض قياس أداء المصارف التجارية بطريقة أكثر شمولية ودقة ووضوح وأهمية الدراسه تقتضي تطبيق انظمة حديثة في الرقابة للمصارف العراقية لكونها تعاني من ضعف وقصوراً وقد خرجت الدراسة باستنتاجات عدة منها امكانية تطبيق اسلوب تقرير الاداء المصرفي الموحد على أي مصرف شرط توفر المعلومات لاعدادها.

٣- دراسة دهيرب،٢٠١٥، بعنوان(نظم التقييم المصرفي بالمؤشرات camels في ظل المخاطر... دراسة تطبيقية على مصارف الشرق الاوسط العراقي للسنوات ٢٠٠٦_٢٠٠٩)

مشكلة الدراسة تمثلت بما هو نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات والذي يعتمد في تقييم أداء المصارف ، وكيف يمكن الافادة منة في دعم كفاءة وفعالية المصارف تظهر اهمية الدراسة ضرورة توفر اداوات رقابية فعالة لتقييم اداء المصارف وتوصلت الدراسة لعدة استنتاجات وتوصيات منها ضرورة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) بتقييم المصارف حيث ابرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية العكسية والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها .

٤-دراسة زينة ضياء عبد علي الطائي واحمد كاظم بريس الطائي تقييم اداء المصارف الاسلامية باستخدام نموذج patrol،تمثلت مشكلة الدراسة بهل تمتلك المصارف الاسلامية راس مال يكفي لتحقيق نسبة الملائمة المالية أهمية الدراسة تسلط الدراسة الضوء على اسلوب حديث لتقييم الاداء المصرفي وهو انموذجPATROL حيث يتميز النموذج بقلة الدراسات التي تناولتة وخرجت الدراسة بعدة استنتاجات وتوصيات منه قله استخدام المصارف الاسلامية بعض الادوات كلمشاركه والمضاربة خوفا من الخسارة ذلك بسبب ارتفاع مخاطرها بالاضافه الى ان هناك ادوات اخرى لم تستخدمها المصارف هذا مانجدة من خلال تحليل معايير نموذج patrol.

ثانيا-الدراسات الأجنبية

١-Dierick ٢٠٠٥ وهي بعنوان: the in lmplementation lts and Framework Capital Basel New The Union European هذه الدراسة بينت قواعد رأس المال الجديدة للمصارف وفق اتفاقية (بازل II) وقد ركزت على القضايا الرئيسة التي تتعلق بالوسائل التي استخدمتها أوربا خصوصا في تحقيق الاستقرار المالي وأكدت الدراسة على أمور عدة منها ما يتعلق بمنهج الرقابة الاحترازية لكون الرقابة اساسية للحد من المخاطر وكذلك اكدت لضرورة اتباع الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الركائز قد أصبحت فيما بعد قانوناً عاما يلزم على المصارف تطبيقه.

٢- **Carlo,2020,Working Paper Series Banking supervision monetary policy and risk-taking big data evidence from credit registers" سلسلة أوراق العمل ، السياسة النقدية للإشراف المصرفي وأدلة البيانات الضخمة من سجلات الائتمان"** مشكلة الدراسة تكمن في هل المصارف تخضع للرقابة المصرفية وما اذا شاركت المصارف في ممارسات غير أمنة وسليمة اهمية الدراسة هو ان بعض المشرفين على المصارف المحليون يكونو اكثر تساهل تجاه البنوك الضعيفة وهذا يسبب فشل البنك وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج والتوصيات منها تؤثر الرقابة المصرفيه غير الوطنية على عرض الائتمان بواسطه تقليل المخاطر المصرفية المفرطه.

مستوى الاستفادة من الدراسات السابقة

في ضوء ماتم استعراضه من دراسات سابقة تبين انها تنسجم بل وتتكامل في كثير من الجوانب مع الدراسة الحالية ، اذ ركزت بعض الدراسات على مواضيع مثل الرقابة المصرفية وانظمتها المختلفة ومدى التزامها بمعايير لجنة بازل ودراستها من جميع نواحيها والتي تطرقنا اليها في دراستنا الحالية، وتكمن الفجوه العلمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بانها تضمنت تطبيق نموذج مغاير وهو نموذج (PATROL) ودوره في تعزيز الاداء المصرفي ، وبهذا فقد نحت الدراسة منحى مغاير عندما طبقت هذا النموذج كونه احد نماذج الانذار المبكر، والذي يتضمن خمسة مؤشرات اساسية وهي (كفاية راس المال والربحية ومخاطر الائتمان والتنظيم والسيولة) والتي تعتبر المفتاح الرئيسي لتعزيز الاداء المصرفي والتي اكدت عليها المعايير المحليةوالدولية.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للرقابة المصرفية وتقييم الاداء

المبحث الاول: الرقابة المصرفية

اولاً: مفهوم الرقابة المصرفية

يتمحور مفهوم الرقابة المصرفية حول مجموع الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المصرف في وضع الخطة التنظيمية لغرض حمايه الموجودات والاطمئنان على دقه البيانات المالية التي تعمل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية (خوضر وبن مهني،٢٠١٤، ١٩) وتساعد الرقابه المصرفية على العمل بطريقة آمنة وسليمة مما يحقق الاستقرار المالي كونه يزاول أنشطة وفق السياسات والأهداف المرسومه(uyen,2011,14) وهناك مفهوم أخر للرقابة المصرفية يتمثل في كونها إحدى الوظائف الإدارية المهمة التي تمارس بقصد توفير تأكيدات معقوله بأن البيانات المالية تمثل الواقع تمثيلاً صادقآ، والقرارات الإدارية التي يتم اتباعها والعمل بها وهي بمثابه خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين ويوفر حمايه الإنتاج، ومراعاة مصالح المساهمين و يساعد في كشف الأخطاء والإنحرافات في الأداء ،وتسعى هذه الرقابة الى منع ارتكاب الاخطاء او اساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس(الصحن، ٢٠٠٧، ٢٩٠)وتعمل الرقابة المصرفية على المصارف لتقييم ما إذا كانت تتمثل للتعليمات والاجراءات وتستخدم الاساليب الصحيحة والسليمة لتفادي المخاطر التي قد تواجهها وتجنب الوقوع بالمخاطر (Carlo،2020,5)وتساعد الأدارة في حسن تنفيذ الأداء و تحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقيه وعدالة القوائم المالية ودقه التقديرات المالية وحمايه موجودات المصرف من التلاعب وسوء الاستخدام (بن مالك حوري،٢٠١٧، ٢٩٠). وتتمثل الرقابة المصرفية بأنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها الوحدة الاقتصادية لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل المصرفي بشكل منظم وكفوء والالتزام بسياسه الإدارة وحمايه الموجودات و اكتشاف الاحتيال والخطأ والدقة في إعداد معلومات ماليه موثوقة التي تعد جزءا لا يتجزأ من الوحدة الاقتصادية و إدارة المخاطر واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد المعلومات الماليه والمتوقعه في وقت

مناسب(الحسيني والسعبري،٢٠١٧، ١٥٢٩) أو هي الرقابة والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق، للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة، وللتأكد من مدى تحقيق أهداف المشروع بكفاية، وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات والانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا(رتيبه،٢٠١٩، ٣٨).

ثانياً: أهميه الرقابة المصرفية

تبرز أهمية الرقابة المصرفية من خلال المحافظة على سلامه الموجودات في المصارف والاحتفاظ بنسبة جيدة من السيولة وتحقيق الأرباح العادلة (إبراهيم وشقير، ٢٠١٧،١٨٤) وتساهم الرقابة المصرفية في الحد من مخاطر المصارف التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع والحفاظ على ثقه الجمهور، وتمكن الرقابة المصارف من تحسين أدائها وخدماتها لزبائنها بدقه وسرعة مما يساعد على جذبهم وتتطلب العمليات المصرفية وجود نظام رقابي محكم يؤكد سلامة ودقة العمليات وكذلك اكتشاف كافه الأخطاء والغش والحفاظ على موجودات المصرف ومركزه المالي (عبد الله وشوشه ٢٠١٢ ،٥) وتتمتع الرقابة المصرفية بصلاحية مراجعة وفرض الشروط الاحترازية لأي طلب يقدم في المصرف سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر لعمليات الاستثمار والاستحواذ في المصرف والغرض من ذلك التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في المصرف و عدم تعرض المصرف للمخاطر(صندوق النقد العربي ، ٢٠١٤ ،١٨) كذلك التحقق من التقارير والكشف عن الممارسات الغير السليمة وغير الامنه في مراحل مبكرة لتجنب تعرض المصرف للمخاطر والتأكد من ملائمه المصرف وقدرته على ادارة المخاطر ومراقبة الأداء المصرفي وتصحيح الإنحرافات وتقييم درجه المخاطر والسيطرة عليها وألتأكد من أن يكون للمصرف أنظمة ملائمة لتحديد المخاطر لأسعار الفائدة وكذلك قياسها مراقبتها وتقييمها والابلاغ عنها والسيطرة عليها في وقت مناسب و تتأكد من أن يكون للمصرف قواعد صارمة لحماية حقوق الزبائن وتعزيز تطبيق المعايير المهنية وكذلك التحقق من إفصاح المصرف للمعلومات

وشـــفافيتها ودقتهـــا وتمثيلهـــا الواقـــع تمثـــيلاً صـــادقاً ودقيقاً(صـــندوق النقـــد الـــدولي،٢٠١٤ ،١٩) وتهـــتم الرقابـــة المصـــرفية بســـلامة المصـــارف وأمنهـــا و إجـــراء الكشـــف والمراقبـــة علـــى الأعمـــال المتبعـــة للمصـــرف لغـــرض تقيمهـــا وتوجيههـــا(Martin,2014,6)إن أســـاس الرقابـــة المصـــرفية هـــو أنهـــا إطـــار لتقيـــيم المخـــاطر مصـــممة لتحديـــد وتقيـــيم المخـــاطر المصـــرف بشـــكل فعـــال، بغـــض النظـــــر عـــــن الحجـــــم أو تنـــــوع العمليـــــات التابعـــــة للمصـــــرف(LargeBank,Supervisio,2010,12) ويـــتم تنظـــيم عمليـــة الرقابـــة بشـــكل يـــؤدي إلـــى كفـــاءة إداره المخـــاطر ومراقبـــة المصـــارف لكـــون المصـــارف تتحمـــل مخـــاطر ماليـــة كبيـــرة ينبغـــي تحســـين نظامهـــا المـــالي كـــون المصـــارف لـــديها تـــاتير جـــوهري فـــي أغلـــب القطاعـــات والمنشـــات الماليـــة الأخـــرى (Oesterreichische,2009,23) وتـــؤثر الرقابـــة المصـــرفية علـــى قـــرارات المصـــرف وتقيـــيم ادائهـــا وللتاكـــد مـــن كونهـــا تلتـــزم بالتعليمـــات والقـــوانين ولاتشـــارك فـــي ممارســـات و مخـــاطر غيـــر أمنـــه لغـــرض اتخـــاذ الاجـــراءات المناســـبة لتصـــحيح هذه الممارسات (Carlo,2020,6).

ثالثا: أهداف الرقابة المصرفية

تتصدر الرقابة على المصارف وظائف البنك المركزي في معظم بلدان العالم ويمكن توضيح أهم أهدافها بالأتي:-

١-الحد من المخاطر المصرفية التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقه الجمهور في الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين حيث يكون المصرف في وضع سلامة مالية تمكنه من مقابلة السحوبات لا صحاب الودائع تحت الطلب أو الأجل وتأمين المصرف من حالات الاعسار (عبد الله و شوشة،٢٠١٦، ٦).

٢-الحفاظ على الاستقرار في النظام المصرفي ويتضمن ذلك تجنب مخاطر الأفلاس وذلك بالإشراف على ممارسه المصرف وضمان عدم تعثرها وحمايه النظام المصرفي (عبد الله وشوشه ،٢٠١٦، ٦).

٣. ضمان كفاءة العمل المصرفي ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف والتأكد من جودة الموجودات وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحديد العناصر المالية الرئيسة وتوافق عمليات المصارف مع القواعد والقوانين

وتقييم الوضع المالي للمصرف والتأكد من قدرته على الوفاء بالالتزامات بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة وأن يتم ذلك من خلال تدخل السلطة الرقابية لغرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي تتعرض لها الأموال في حاله عدم تنفيذ المصارف للتعليمات والتزاماتها تجاه المودعين (عبد الله وشوشة،٢٠١٦، ٦).

٤-ضمان دقة وجودة المعلومات و تعد أهم الأهداف إذ توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة التي يترتب عليها اتخاذ القرارات الصائبة (عبد الله وشوشه،٢٠١٦، ٦).

٥ – تمكن من نشر الوعي المصرفي للمتعاملين بالمصارف عامة و تقوم بتأسيس عناصر التأمين المستدامة من خلال نظام الإنذار المبكر للتنبيهات والانحرافات والاختلافات التي تهدد سلامة العمل المصرفي (يحياوي و رزيقه،٢٠١٨، ٢٥).

٦_التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار وكذلك حمايه الموجودات والسجلات من مخاطر السرقة والضياع و الحد من الأخطاء والغش والمخالفات و سوء الاستخدام (هلندي والغبان ،٢٠٠٩، ٨) .

٧-التأكد من الأعمال التي تسير في ضوء الأنظمة والقوانين واللوائح والاجراءات المقررة وأنها تؤدى بأفضل الطرق والعمل على تحقيق الوفرة المادية في تكاليف العمليات والحد من الإسراف والصرف غير المبرر والعمل على مطابقه المسائل المالية مع حدود القواعد المقررة (دانا واحمد،٢٠١٧، ١٨٤).

٨-تطبيق القواعد واللوائح المرتبطة بالنشاط المصرفي التي تساهم في زيادة فعالية الأداء المصرفي (النعيم ،٢٠١٩، ٥١٣).

٩- الكشف عن اية اتجاهات أو تغيرات مفاجئة في سير العمل أو مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف والمحافظة على مستوى الأداء الحالي (النعيم ،٢٠١٩، ٥١٣).

١٠ – اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر الحسابية والسجلات من أخطاء وتزوير وكذلك مراقبه الخطة ومتابعة تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إليها (خوضر وبن مهني،٢٠١٤، ١٥).

١١-التأُكد من سلامة الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي(عبد النبي،٢٠٠٩، ٤١) ،ومع وجود عدد كبير من المصارف التي تمتلك حصصًا صغيرة في إجمالي الموجودات والإقراض والودائع تتطلب توفر الرقابة المصرفية لتجنب وقوعها في المخاطر وتعرضها للخسائر (Martin ،2014,5).

رابعاً: انواع الرقابة المصرفية

تقسيم الرقابة من حيث الجهة التي تقوم بها على:

أ. رقابة خارجية

وهي عملية فحص فني محايد من طرف خارج المصرف مثل أجهزة الرقابة ويعد نظام الرقابة الخارجية ضروريا لتوفير الحماية لكل ما له علاقة وصلة بالمصرف، ومن الجدير بالذكر أن الادارة العليا هي المسؤولة عن وضع وتطبيق نظام الرقابة الخارجية، وقد بينت مختلف الازمات المالية التي مر بها العالم وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل سلبي على النظام المالي في البلد، ولهذا أصبح من الضروري أن تضع المجموعة المالية أساليباً لرقابة النظام المصرفي وحمايتة ووقايتة ضد هذه الصدمات ومختلف الأخطار المصرفية التي قد تصيب أي مؤسسة مالية وذلك عن طريق رقابة خارجية تحد من هذه الأزمات والأخطار (يحياوي و رزيقة ،٢٠١٨، ١٧) أو هي الرقابة التي تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية وهي في الاتم الغالب رقابة لاحقة وقد تكون هذه الرقابة إدارية أو قضائية أو رقابة تشريعية (رتيبة وبن سماعيل،٢٠١٩، ٤٧).

ب- الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية:أنها الخطة المنظمة والطرائق التي تستعملها الوحدة الاقتصادية لحماية موجوداتها وتزويدها بالمعلومات الدقيقة والموثوقة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات والإجراءات المفروضة وتعرف: بأنها العملية المصممة و المنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة و الإدارة و الموظفين الأخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن أهداف الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية و فاعلية العمليات و كفاءتها و الخضوع للقوانين واللوائح المعمول بها وتشمل إجراءات وأساليب وبرامج عمل تنفذها الشركة لحماية موجوداتها ومواردها لضمان سلامها(محمودواحمد،٢٠١٧، ١٨٣) وكذلك تعرف على أنها: مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المصارف بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية) أو تعرف أيضا بأنها: تخطيط داخل المصرف وما يرتبط به من وسائل ومقاييس

تستخدم داخل المصارف للمحافظة على الأصول، وإختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية فى طريقها المرسوم (عزاز وعمار،٢٠١٥، ١٠).

وتتمثل الرقابة الداخلية بالجهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية المختلفة لغرض صياغة النظم، وضبطها، والتفتيش عليها، ومعالجة ثغراتها، أو اتخاذ قرارات بتطويرها، وتتمثل مجمل التأثيرات عناصر البنيان التنظيمي للمصرف والموارد البشرية والمواد المدارة لتحقيق أهداف المصرف، و عرفتها لجنة (coso) بأنها:العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح(سحنون ومنصورة،٢٠١٥، ١٨) ويرجع ألاهتمام بالرقابة الداخلية، إلى دورها الفعال في التحقق من أن جميع أعمال المصارف تتم بأسلوب حصيف ومتسق مع السياسات والإستراتيجيات الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة، فضلا عن امتلاك المصارف لسياسات كافية تضمن مستوى من التعاملات في قطاع المال، وألاطمئنان على أن جميع هذه التعاملات تتم في نطاق السلطات المناسبة، وأن الأصول يتم المحافظة عليها وأن جميع الالتزامات مراقبة وتحت السيطرة، فضلآ عن تدفق المعلومات بصورة سليمة وفي الوقت المناسب، وأن إدارة المصرف قادرة على تقييم مخاطر العمل وادارتها والسيطرة عليها(الكحلوت،ابو معمر،٢٠٠٤، ٣٦).

وهناك أنواع أخرى من الرقابة تمارسها السلطات الرقابية على المؤسسات المصرفية وأهمها الرقابة الوقائية التي تكون لتأسيس جهاز مصرفي أو مؤسسه ماليه قوية ومقاومة لكل الهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية وذلك من خلال قدرته على كشف ضعف الأداء،(يحياوي و رزيقة،٢٠١٨، ١٧).

خامساً: مبررات الرقابة المصرفية

من أهم مبررات الرقابة المصرفية وجود نظم رقابة أداء كفوءة تستند إلى معايير مهنية تخص الهيكل المالي و الأعمال المصرفية التي تتميز بخصائص مهمة تجعل من مهام الرقابة وظيفة أساسية لحماية المصارف وحماية مقدمي الأموال والمودعين وهذه الخصوصية تتمثل في: (رتبية وبن سماعيل ،٢٠١٩، ٤٠).

١-أن المصارف هي المصدر الأكثر أهمية للأموال الخارجية المستخدمة لتمويل مشروعات الأعمال وأنها من أكبر مستودعات الأموال في اقتصاد البلد. (رتبية وبن سماعيل،٢٠١٩، ٤٠).

٢-أن مصدر الأموال في المصارف هو من المودعين ولهذا فالمصارف تتسم بكونها ذات رافعة مالية عالية وأن مضاعف حق الملكية مرتفع في المصارف إذ أن ودائعها أكبر بدرجه كبيرة من رؤوس أموالها، وأنها تمارس دوراً جوهرياً هو دور الوساطة المالية أي أنها الوسيط بين أصحاب الفائض ووحدات العجز التي تعد من أسباب تولد المخاطرة إذ أنها تستقبل الأموال من المودعين وتتعهد برد هذه الأموال لهم وتوظفها في مجالات الأقراض والاستثمار التي قد تتعرض إلى مشاكل و تعثر مما يجعل عملية المقابلة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات عملية صعبة وان انخفاض حجم رؤوس ا موال المصارف مقارنة بحجم مطلوباتها وموجوداتها بسبب اعتمادها على الغير في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على الفرق الفائدة بين الإيداع والإقراض (رتبية وبن سماعيل،٢٠١٩، ٤٠).

٣-اتساع حجم المصارف وتعدد عملياتها مما جعل من الصعوبة بالامكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات و تم الاعتماد على وسائل في تصميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات و تقسيم العمل وغيرها (طنينه وقباجة،٢٠١٧، ٢٤).

٤- حاجة الجهات الحكومية وغيرها لبيانات دقيقة: حول المصارف المختلفة العاملة وحول سبل استعمالها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير واحصاء الكفاءات العلمية، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من مصرف ما فعليه تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر قد لا يتسنى له ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قوياً(طنينة وقباجة،٢٠١٧، ٢٤).

٥- وجود قسم للمراجعة الداخلية يعد من العوامل التي تزيد وتساهم من فعالية نظام الرقابة الداخلية، الذي يساهم في تحديد نطاق الكشف وتوقيت عملية المراجعة الخارجية وإن أهمية الرقابة الداخلية تتمحور بصورة خاصة في ارتباطه بعملية التخطيط، اذ ترتبط الرقابة بكل الوظائف الإدارية الأخرى من تخطيط وتوجيه الإنها أكثر ارتباطا بالتخطيط، فإذا كانت الرقابة في معناها الواسع تعني مطابقه من أن التنفيذ يتم وفقآ للتخطيط، (طنينة وقباجة،٢٠١٧، ٢٥).

٦- من الملاحظ أن الأزمات المصرفية التي أصابت العديد من الدول قد ازدادت بسبب ضعف واضح في إدارة الائتمان، وعدم وجود أنظمة وضبط للمصارف والرقابه عليها وكذلك وجود

إدارة ضعيفة أو فاسدة في بعض الأحيان، وكذلك غياب واضح لتقييم المخاطر، بالإضافة إلى التخمين الغير الواقعي للموجودات، وضعف القوانين وانظمة الرقابة (السليقي و عاشور ،٢٠٠٥، ٣٨).

٧- تزايدت حدة المنافسة بين المصارف التجارية داخل الدولة نفسها نتيجة لافراط بعض الدول في تكوين مصارف جديدة، و أصبح عدد هذه المصارف يفوق كثيرا احتياجات السوق المحلي(السليقي و عاشور ،٢٠٠٥، ٣٨).

٨-الانتشار الدولي للمصارف في العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهد انتشاراً واسعاً للمصارف، فبالإضافة للاتساع المحلي وزيادة عدد المصارف في كل دولة، بدأت بعض المصارف، الكبرى منها، تبصر للعمل خارج حدودها الجغرافية، أسوة بالشركات عابرة القارات التي حققت نجاحات كبيرة، عندما عبرت حدودها الإقليمية (السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٣٨).

٩- العولمة مع التقدم الذي حدث على تقارب الدول، لدرجة وصف العالم بأنه قرية صغيرة، أصبح الاقتصاد العالمي متكاملاً ومتشابكاً لدرجة كبيرة، وزادت صور الترابط الدولي، وأصبحت الاقتصاديات المحلية تتأثر بوضوح بالتطورات العالمية، لدرجة أن بعض جوانبها ضعف التأثير المحلي عليها (السليقي و عاشور،٢٠٠٥، ٣٩).

١٠-التوسع في تقديم الخدمات: اتساع المنافسة بين المصارف وتنوع رغبات الأفراد وتقديم كم كبير من الخدمات بين المصارف، والتوسع في تقديم خدمات جديدة ومتنوعة للزبائن، مما ترتب عليه ازدياد حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومع ازدياد نوع وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف، تزداد حدة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتزداد الحاجة لرقابة البنك المركزي على الأنشطة المصرفية، للتقليل من خطورة هذه المخاطر، والحفاظ عليها في حدود لا تؤدي إلى أزمات في المصارف أو انتكاسات تتأثر بها الحالة الاقتصادية للدولة، فسلامة الجهاز المصرفي مرتكز هام جداً لسلامة الوضع الاقتصادي للدولة. ولعل أزمة دول شرق آسيا خير شاهد على طبيعة العلاقة بين سلامة الجهاز المصرفي و استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي (السليقي و عاشور،٢٠٠٥، ٣٩).

١١-الثورة التكنولوجية: تغير العمل ولم يقتصر على استقبال الودائع من الجمهور المحلي، وإعادة تسليفها للآخرين محليا، فمع الثورة التكنولوجية اضطرت المصارف للعمل على الحصول على أفضل التقنيات، خدمة لعملائها، وللتسهيل عليهم، فقامت باستخدام أعداد كبيرة من آلات السحب الآلي لتيسر عليهم القيام بعمليات السحب على مدار الساعة، وهذا

الأمر يساهم في ارتفاع تكاليف التشغيل بالنسبة للمصارف، حجم المخاطر (السليقي و عاشور،٢٠٠٥، ٣٩).

سادسا-المتطلبات الاساسية للرقابة المصرفية

هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية الواجب توفرها لممارسة رقابة مصرفية فعالة أكدت عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية أهمها:(غفال وعمار،٢٠١٣، ٦٩)،(قروف وحسام الدين ،٢٠١٤، ١٩)

١-سياسة اقتصاد كلي مستقرة وسليمة.

٢- بنية أساسية متقدمة وحديثه وكذلك قوانين لتنظيم أعمال المصارف وقواعد قوية لإبرام العقود وضمان حقوق الملكية.

٣- قوانين ومبادى محاسبية معترف بها دوليا و نظام بعيد عن التدخلات لمراجعة ميزانيات المؤسسات ذات الحجم الكبير، وتساهم في رقابة مصرفية جيدة و فعالة.

٤-نظام فعال لتسوية المعاملات المالية للتحكم في مخاطر الطرف مقابل، وصلاحية للسلطات الرقابية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإعادة هيكلة البنوك المتعثرة أو تصفية هذه البنوك في الحالات الحرجة.

٥- وجود إطار قانوني للرقابة المصرفية.

٦- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات المصرف والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض ادارتها والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات،وكذلك نظام لتبادل المعلومات (مبني على الثقة) بين المصرف والمراقبين.

٧- اليه لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي لحماية للنظام المصرفي عند تعرضه لأزمات نظامية.

أن أي اختلال أو قصور في مقومات الرقابة الداخلية يؤثر بشكل سالب على أداء نظام الرقابة الداخلية ويؤدي لعرقله على بلوغ اهدافه، فكلما توفرت هذه المقومات بالشكل السليم و الفعال كلما ازدادت فاعلية دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها.

وكذلك من مقومات الرقابة المصرفية الداخلية أن توجد خطة تنظيمية سليمة للمصرف تتضمن تحديد المسؤوليات و الصلاحيات بدقة ووضوح، و أن تكون مرئية لمواجهة أية تطورات أو تعديلات مستقبلية و يتم إعداد ما يسمى بالهياكل التنظيمية ، و تأهيل وتدريب العاملين بشكل

جيد لتمكينهم من أداء ما يناط لهم من أعمال، بما يوفر الحماية للعمل و العاملين، و يمكن من سهولة إجراء الترقيات و الإحلال السريع عند الحاجة، ويساند هذا التدريب الاطلاع على نظم العمل المكتوبة على شكل كتيبات أو منشورات دورية تصدر عن إدارة المصرف وتهيئ الاجراءات اللازمة للرقابة ولتأمين موجودات المصرف ضد المخاطر وتوفير انظمة فعاله ونظام للاتصالات يوفر البيانات الدورية و المستمرة عن نشاط المصرف و توصيلها لجميع العاملين في كافة المستويات الوظيفية مما يحقق أهداف نظام الرقابة ووجود انظمه لتقييم الأداء بالمصارف وذلك بهدف التحقق من الالتزام بمستويات الأداء الموضوعة ثم الابلاغ عن الانحرافات عنها والبحث في أسبابها ووسائل علاجها. (خوضر وبن مهني،٢٠١٤، ٢٦)و ان الرقابة المصرفيه ينبغي ان تكون مستقلة عن السياسة النقدية للبنك المركزي في بعض الدول ويجب ان تنظم الرقابه المصرفية لسلامه و ضمان نظام مالي مرن وفعال اي ان تكون لها حرية في مزاولة اعمالها للوصول الى نتائج جيدة(Felix,2016,8) ان السياسات العامه للمصارف لها طابع واثر على معظم القطاعات الاخرى وان الرقابة المصرفية تنشا من شبكة امان المصارف وامكانية ازالة دور البنك المركزي في الرقابه المصرفيه في العديد من البلدان(Barth,2017,10).

سابعا:استقلالية جهاز الرقابة المصرفية:

تعني استقلالية البنك المركزي أن المصرف يجب أن يكون مفوضاً وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار، وأن يكون مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية ولكي يتمكن البنك المركزي من الوقوف أمام الضغوط التي يواجهها من المصارف أو من حملة الأسهم أو المودعين أو المقترضين وينبغي ان تكون اهداف البنك المركزي واستقلاليته واضحة تماتماً(السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٦٣).

و لكي يتمكن البنك المركزي من القيام بواجباته، بفاعلية يتطلب تطوير قدراته على إجراء التفتيش الداخلي والخارجي على المصارف، وهذا يحتاج مواردآ بشرية تتوفر له تكون قادرة على القيام بهذه المهام وقابلة للتطوير والتطور، ارتباطاً بتقدم العمل المصرفي واحتياجاته، مما يعني حاجة المصرف لتوفر مفتشين يتمتعون بالوعي والمعرفة والنزاهة، وتمتلك مهارات العمل المصرفي، ليكونوا قادرين على فهم وإدراك وتقييم أنظمة الرقابة التي يستخدمونها، ولديهم إطلالة واضحة وإلمام مناسب بالعمليات التي تقوم بها المصارف، ولديهم القدرة على تقييم الأنظمة والسياسات الائتمانية التي تعمل في ضوئها المصارف وهي أسس التصنيف والتسهيلات والضمانات والتعثر والمخصصات، وكذلك يجب أن تتوفر لديهم المهارات اللازمة لتقدير مدى كفاءة نظم إدارة المخاطر، ومهارة الكشف عن مظاهر الخلل أو التناقض، وتحديد الاتجاهات التي تنطوي على أضرار للمصارف (السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٦٣).

إن القانون المصرفي في أي دولة يجب أن يمنح البنك المركزي سلطات وصلاحيات ومسؤوليات وواجبات واضحة ومحددة للقيام بها، بصفته رأس هرم الجهاز المصرفي في هذه الدولة، إذ يحدد القانون سلطات المصرف المركزي، ويحدد نطاقها، و يحدد صلاحياته والإطار العام لتنفيذها، و تطال هذه السلطات والصلاحيات كافة الأمور المصرفية، سواء من حيث الترخيص للمؤسسات المالية بمزاولة العمل المصرفي، أو سحب هذا الترخيص، وإصدار الأنظمة الرقابية الضابطة للنشاط، أو إجراء الرقابة والتفتيش، أو اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية والتصحيحية للعمل المصرفي، بما يكفل سلامة وفاعلية الجهاز المصرفي، ذلك أن التحديد الواضح لسلطات إدارة الرقابة في لبنك المركزي يعد أحد أهم سمات فعاليته وقدرته على إدارة دفة العمل المصرفي في الدولة بفاعلية وأمان ولكي تكون إدارة الرقابة فعالة ينبغي على الأقل أن تتمتع بالسلطات الاتية: (السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٦٤)

١- سلطة كاملة لإصدار وسحب تراخيص المؤسسات المالية بمزاولة العمل المصرفي: بحيث تكون معايير الترخيص واضحة وموضوعية وان تتسم العملية كلها بالشفافية

٢- سلطة إصدار التعليمات المتعلقة بسلامة وأمن الجهاز المصرفي، وتفويض إدارة الرقابة بإصدار أنظمة محددة وواضحة في مجال الحد الأدنى لرأس المال وكفايته ونسب السيولة، والمخاطر، وحقوق الملكية، والاستثمارات، وتصنيف الائتمانات، ونظم الرقابة والمحاسبة.

٣-سلطة الحصول على البيانات المالية التي تطلبها إدارة الرقابة، وبالشكل الذي تراه مناسباً لتحقيق الاطلاع على وضع المصارف.

٤-سلطة إجراء عملية التفتيش الميداني في المصرف، بحيث يتمتع المفتشون بكامل سلطات الفحص في كافة جوانب عمل المصرف، والاطلاع على كافة الوثائق والمستندات اللازمة لأداء عملهم.

٥- سلطة اتخاذ تدابير تصحيحية لأداء المصارف، حال التوصل الى قيام المصرف بأعمال غير سليمة.

موقع الوظيفة الرقابية يعد موقع إدارة مراقبة المصارف أحد شروط فاعلية العملية الرقابية نفسها، إذ يؤثر مكانها على قيامها بوظائفها الأساسية، فهي إما أن تكون داخل البنك المركزي كأحد إداراته الأساسية، كما هو الحال في فلسطين ومصر والأردن ومعظم الدول العربية واستراليا و إيطاليا، أو تكون جهازاً مستقلاً عنه، كما هو في أمريكا وفرنسا وإنجلترا وهناك ميل لان تكون الإدارة تابعة للبنك المركزي ليسهل الحفاظ على استقلالية الرقابة في البلدان ذات الهياكل المؤسسية الصعبة في حال وجود جهاز الرقابة في المصرف المركزي وليس كهيئة منفصلة عنه... وبغض النظر عن الترتيبات المؤسسية المختارة فمن الأهمية القصوى لفعالية الرقابة المصرفية وجود نص خاص في القانون بشأن موقع جهاز الرقابة سواء داخل المصرف المركزي

أو خارجه، مع الوفاء بحد أدنى من الشروط المؤسسية" أي أن توفر إدارة مؤسسية مستقلة لوظيفة الرقابة، يقوى هذه الوظيفة ويساهم في زيادة فعاليتها وقدرتها على تنفيذ سياساتها وأهدافها وضوابطها دون أية ضغوط، اذ يمنحها الموقع قوة في الأداء وقوة في التأثير على المصارف وقوة في الإقناع بالنسبة لها (السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٦٥)

قوة إدارة الرقابة على إجراء التفتيش تحتاج الرقابة المصرفية الفعالة على المصارف العاملة، القيام بعمليات المتابعة لكل مصرف، عبر التحليل الخارجي لعمل المصرف في داخل إدارة الرقابة عبر تحليل بياناتها وهو ما يسمى التفتيش المكتبي، أو التفتيش الداخلى داخل المصرف نفسه عبر فحص أوجه النشاط من واقعها، وهو ما يسمى التفتيش الميداني إذ يجب أن تتمتع إدارة الرقابة بالحق القانوني في إلزام أي مصرف بتقديم المعلومات التي تحتاجها للقيام بعملية الرقابة المكتبية، ويتم ذلك عبر طلب بيانات بصورة دورية، أو استدعاء بيانات وفقا للحاجة ولتقديرات إدارة الرقاية إزاء كل مصرف على ان تتمتع بالحق القانوني في إجراء التفتيش المباشر داخل المصرف وعلى كافة اوجه النشاط المصرفي، مع إلزام المصرف بتقديم كافه المستندات والوثائق اللازمة، وحق المفتشين بمراجعة أي موظف بشان مهامه المكلف بها(السليقي وعاشور،٢٠٠٥، ٦٥).

مماسبق نستنتج ان الرقابة المصرفية:

تتمثل في كونها مجموعة من الأنشطة والأعمال التي تهدف للسيطرة على أنشطة المصرف ومراقبتها و إجراء الفحوصات المستمرة لمعرفة مستوى نشاط المصرف وبذلك تشخص الأداء وتهتم بحماية موجودات المصرف التي تعد من أهم مقوماتها أن دقة البيانات وسلامتها مهمة في عملية اتخاذ القرارات المصرفية الصائبة والتأكد من أن البيانات تمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً وتجنب الوقوع بالمخاطر المصرفية وتعرض المصرف للخسارة و تعد الرقابة المصرفية خط الدفاع الأول لحماية المصرف من أي مخاطر تواجهه وتعمل على تعزيز النشاط للمصرف وحماية مركزه المالي والحفاظ على أمواله وكذلك لها طابع إيجابي في نفوس المتعاملين مع المصرف(زبائن المصرف)مما يؤدي الى دعم سمعة المصرف وزيادة الثقة في نفوس المتعاملين معه وأن أهمية الرقابة المصرفية تكمن في كونها تحمي المصرف من التعرض للمخاطر وسوء إلادارة وتحافظ على سيولة المصرف التي لها أثر في تشغيل الأنشطة المصرفية التي لها له دور في ارباح المصرف وتعمل الرقابة المصرفيه على حمايه أموال المصرف وحفظها مما يؤدي لزيادة مقدرة المصرف على مواجهة المخاطر التي تصاحب العملية المصرفية فضلاً عن ذلك ان لها دور مهماً في الحفاظ على المركز المالي للمصارف ومواجهة الازمات وهناك اهدافاً عديدة للرقابة

المصرفية أهمها الحد من المخاطر التي تواجه المصارف التي تؤدي الى تعرض المصارف للعديد من المخاطر ممايستوجب وجود نظام انذار مبكر لكي تتحقق من دقة البيانات والمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الصائبة للتأكد من سلامة الجهاز المصرفي كما ان للرقابة المصرفية نوعان الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية هي الرقابة التي تتبناها جهة بداخل المصرف متمثلة بمجلس الإدارة أي التي تمارس من قبل المصرف ذاته تهدف لضبط نشاط المصرف وسلامة الاجراءات المتبعة وضمان دقه البيانات لتلافي حدوث المشاكل والمخاطر التي تواجه المصرف اما الرقابة الخارجية هي الرقابة المصرفية تتم من خلال أطراف من خارج المصرف متمثلة في البنك المركزي والجهات العليا المسؤولة عن حماية المصارف من التعرض للمخاطر تعد نوع من انواع الرقابة الخارجية التي تقوم بها أجهزة فنية غير تابعة لادرة المصرف بل للبنك المركزي(al abd Hassani,2016,5) كما و أن من مبررات الرقابة المصرفية عديدة أهمها اتساع حجم المخاطر وكبر المصارف مما تطلب مراقبتها لضمان عدم خسارة الأموال ،والتقدم الهائل في مجال الخدمة المصرفية وتزايد حجم الانشطة واتساع رقعة النشاط المصرفي وحدوث العديد من الازمات التي هزت وهددت المصارف في كثير من البلدان وكذلك من مقومات الرقابة المصرفية ينبغي ان تكون الرقابة المصرفية في مستوى ملائم من التدخل والحمايه الحكومية وينبغي وجود إطار قانوني لكي تمارس الرقابة المصرفية نشاطها دون أي تدخل وبشكل مستقل وضرورة توفر بنية اساسية ويجب ان تكون الرقابة المصرفية ضمن خطة تنظيمة سليمة للمصرف أي تحدد الصلاحيات في المصارف وتجعلها قابلة للتعديل ومواجهة أي تطورات قد تحصل للمصرف وتتسم بنظام لتدريب وتطوير العاملين في داخل المصرف وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وسلامة اداء العاملين بالمصرف وتوفير نظام كفوء للاتصالات مع باقي المؤسسات المالية على ان تكون مستقلة عن أي تدخل أي تزاول نشاطها بحرية.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المصرفي

تمهيد

إن تقييم الأداء المصرفي له دور أساسي وكبير في المصارف وذلك لكون المصارف بحاجة لتقييم ورقابة مستمرة لكون القطاع المصرفي تكتنفه العديد من المخاطر وأهمها سوء الأداء وعدم اكتشاف جوانب الضعف والقصور واصلاح الخلل ومعالجة الانحرافات التي تعصف بالمصارف من خلال مزاولة المصرف لعملياتة المصرفية العديدة ولكون المصارف لها أثر كبير في كافة القطاعات الاخرى وان تقييم الاداء المصرفي يحافظ على المركز المالي مما يؤدي لتعظيم أرباح المصرف وجعل المصرف اكثر قدرة على مواجهة المخاطر المختلفة وكذلك لتقييم الاداء اثر ايجابي في نفوس المتعاملين بالمصارف لكونة يساهم في تحسين سمعة المصرف التي لها الاثر الكبير في نفوسهم،وتسعى المصارف الحديثه الى مواكبه التطورات السريعه والمتلاحقة بشتى الطرق من خلال الاداء سعيا الى تحقيق التطوير وتقديم الخدمات في افضل صورة وذلك لمواجه الكثير من التحديات لذلك خصص هذا المبحث لمعرفة تقييم الاداء المصرفي واهميته فضلآ عن معايير تقييم الأداء المصرفي.

اولا: مفهوم تقييم الاداء المصرفي

إن عملية تقييم الأداءالمصرفي تقتضي القيام بمراحل عدة أولها عملية القياس أي انها بمثابة اجراء قياس جبري للشيء ووضعة في صيغة رقم او عدد او مبلغ او نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس، ثم تاتي بعدها مرحلة التقييم وهي التعليق او اصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها ولا يقصد بالقياس فقط التقييم بل تحديد قيمة المقادير من خلال مقارنتها مع المقادير الأخرى في المجال نفسه وهذه المقارنة تتم من خلال استخدام رموز او ارقام معينة وعملية التقييم تعد نظاماً متكاملاً يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة او نتائج الأداء في المصارف المماثلة لها مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية (هداش ومحمد،٢٠١٨، ١٢) ويهدف تقييم الأداء المصرفي في مجال المصارف التجارية الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويعد المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف التجاري من اهم أدوات تقييم الأداء ويعتبر هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي و ان عملية تقييم الأداء المصرفي هي لتصحيح الانحرافات ومعالجتها واكتشاف نقاط القوة لتعزيزها(الجبوري،٢٠١٨، ١٩٨) ولكون ان النشاط المصرفي يتصف عن الأنشطة

الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات،ويتميز بالتغيير و التجدد سواءعلى مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة)أو على مستوى البيئة و المحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ،منافسين جدد) لذا يعد تقييم أداء المصارف عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف و لمواجهته التغييرات و التحديات المستمره (جموعي وقريشي ،٢٠٠٤،١)وان عملية تقييم الأداء المصرفي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المصرف مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترة زمنية معينة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة(عطار ،٢٠١٣، ١) وتعد عمليه تقييم الاداء أسلوباً شاملاً يستخدم فيه جميع المدخلات من بيانات و معلومات، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال مدة زمنية معينة على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة و الضعف، إذ يسهم هذا التشخيص في بناء مخطط قرارات إدارة موجودات ومطلوبات المصرف وصياغتها(نور و الذبحاوي،٢٠١٦، ١٣٤) و نجد أن أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي ناتجة من أهمية المصرف ودوره فى التنمية الإقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات والأستثمارات، ولذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل مقاييس الإستراتيجية، وأزدادت أهمية تقييم الأداء في المصارف في السنوات الأخيرة لخصوصية نشاط هذه المصارف ولضخامة الأموال التي تتعامل بها وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودوعة مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المصارف فى إستغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف والخطوة الأولى لتحليل الموقف وتقييم الأداء هي إتخاذ القرار بشأن الأهداف التي على المصرف تحقيقها، إذاً تقييم الأداء يوجه نحو هذه الأهداف المحددة وأن أي تقييم عادل شامل للأداء المصرفي يبدأ من تقييم مدى تحقيقه للأهداف التي وضعتها الإدارة العليا وحملة الأسهم ومن أهم الأهداف التى تسعى المصارف لتحقيها، سمعة المصرف، والأهداف المالية، وهدف التوظيف، وأهداف الإبتكار، وكفاءة وفاعلية الجهاز الإداري.

وهناك مفهوم أخر لتقييم الأداء المصرفي: وهو عملية تحقق وتأكد من استخدام الموارد المتاحه للمصرف بشكل كف، كما أنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية محددة(بوهريره وعمي،٢٠١٩، ٣٠)وان أداء المصرف ينصرف على مجموعة وسائل الازمه والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية

الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف (سمية وبوديسة،٢٠١٧، ١٩).

وكذلك يعرف تقييم الاداء المصرفي: بانه الجهود المبذولة ونشاط مختلفه لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف(رجاء وذياب،٢٠١٢، ١١٩).

فضلآ عن ذلك تعد عملية تقييم الأداء وسيلة للتحقيق والتأكد من أن العمليات المصرفية التي تم إنجازها خلال مدة معينه هي مطابقة للأعمال التي يراد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات أو اختناقات مع تحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها وتلافيها في المستقبل. وهي نوع من أنواع الرقابة التي تستهدف للقيام في التعرف على اظهار نقاط الضعف والقوة في اداء المصرف عن طريق القيام بمقارنة الاداء الفعلي وبما مخطط له مسبقا للوصول الى الفعاليه المطلوبة(رجاء وذياب،٢٠١٥، ٢٧٠) و لتقييم الأداء المالي للمصارف يتم استخدام نسب الربحية والسيولة،من أجل معرفة أداء المصارف مقارنة بالمصارف الاخرى(Abid,2012,256) وفحص المصارف من خلال تقييم سيولة المصارف وقدرتها على الملائمة والأداء العام لتمكينها من القدرة على مواجهه الخطر والمخاطر التي تواجهه ويمكن ان يساعد تقييم الاداء المصرفي من تحسين الاداءالمصرفي(Hassan,2014,170) ان تقييم الاداء المصرفي ينبغي ان يتم تضبيط النظام المصرفي وتعزيز هيكلة المصارف ووضع اجراءات ونظم جديدة لتنظيم الانشطه المصرفيه و ان الرقابه المصرفية تعمل على انشاء نظام لتقييم الاداء بالمصرف ونظام لتصنيف الممتلكات التي بحوزة المصرف لتحديد مخاطر الاقراض بدقة (Yeşim,2014,155).

كذلك أن تقييم الاداء المصرفي هو عملية التي من خلالها يتم الكشف عن أداء المصرف اعماله من خلال طرق عدة منها جمع البيانات واجراء الدراسات وكذلك بعض المقاييس لبيان حالته المالية ومركزه المالي للوقوف على نقاط الضعف و القصور وتدعيمها وكذلك الوقوف على الكيفية الي تمت بها ادارة الموارد في المصرف بفتره محددة زمنيآ وان معظم المفكرين والابحاث ذكروا أن أداء المصرف يمكن قياسه باستخدام نسبة معينة وخاصة نسبة الربحية، على سبيل المثال: العائد على الموجودات (ROA) العائد حقوق الملكية (ROE)، ربحية السهم (EPS) وهامش صافي الربح،كما يعد أداء المصرف في غاية الأهمية لأنه يمكن أن يحافظ على سمعته الإيجابية وجذب المزيد من المستثمرين للاستثمار في المصرف (Samsudin,2018,7).

ثانيا:أهمية تقييم الأداء المصرفي

تبرز أهمية تقييم الأداء المصرفي من خلال النقاط الاتية: -

١- إن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية تكشف قدرة المصرف على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل و يساهم تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو زمني في المصرف من مدة إلى أخرى وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي والمكاني عن طريق المقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى الموجودة في السوق (ناديةو خبابة،٢٠١٨، ٢٥) .

٢-يوضح تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري (نادية وخبابة،٢٠١٨، ٢٥) .

٣- إن عملية تقييم الأداء تساهم في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري وأن تقييم الأداء يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة المصرف التجاري و يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز و يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف التجاري، ممايساهم في تحسين مستوى الأداء فيه و يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة المصرف التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود بالنفع على الاقتصاد(نادية وخبابة،٢٠١٨، ٢٥)

٤-توضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة. (نادية وخبابة ،٢٠١٨، ٢٥) .

٥- معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات المستثمرين، وهل تحقق هذه الأداة عائدآو التاكد من مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات العملاء فعندما تكون الأداة الاستثمارية

تلبي احتياجات زبائن المصرف، فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح. (عاصي، ٢٠١٠، ١٧٧).

٦- يحسن تقييم الأداء الاتصالات الداخلية مابين العاملين في المصرف فضلا عن الاتصالات الخارجيه بين المصرف وزبائنة و يركز تقييم الأداء على مايجب أن يقوم به المصرف وما يجب انجازة وتوفير الوقت والجهد والموارد والطاقة لتحقيق الاهداف واجراء التعديلات وتشخيص الفجوات و لايمكن أن يكون هناك تحسين من دون تقييم ،فاذا كان المصرف لايعلم اين هو الان من واقع أعماله لايمكن التنبؤ بمستقبله(طابة وهاجر ،٢٠١٣، ٢٤).

٧-يعد تقييم الاداء المصرفي من اهم الركائز التي تقوم عليها عمليه الرقابة (رقية وخباز،٢٠١٥ ، ٦).

٨- يبين مدى سلامة البيانات والسياسات والاستراتيجات خلال السنه المالية (رقيه وخباز،٢٠١٥، ٦).

٩-يساهم تقييم الاداء المصرفي بالافصاح عن درجه الملائمه والتوافق بين الاهداف والاسترتيجات المعتمدة وترتبط اهمية عملية تقييم الاداء المصرفي بالتخطيط ارتباط وثيق مما يؤدي الى تحقيق التوازن والديمومه والاستمرار في النمو في القطاع المصرفي(رجاء ذياب،٢٠١٥، ٢٧١).

١٠-يقيس الأداء المصرفي كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الايرادات بأقل التكاليف،أي العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، و انه يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث أن انخفاض تقلب العائد يؤدي الى انخفاض المخاطرة الى أدنى درجة ممكنة من خلال تحقيق التوازن بين أهداف المصرف الرئيسة (الربحية والسيولة والامان).(الدعمي و المرسومي،٢٠١٧، ٣٩).

١١- وكذلك يسهم فى توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمصرف فضلا عن نقاط القوة والضعف فى عملياته الداخلية ،واخيرا يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق (الدعمي والمرسومي،٢٠١٧، ٣٩)وتظهر الأهمية المتزايدة لتقييم الأداءفي جميع المصارف تقريبًا، ينبغي أن يكون التقييم إلزاميًا إذا أمكن، وينبغي ربط الأداء بالمكافآت المالية وغير المالية،ويجب أن تختلف معايير تقييم الأداء باختلاف المستويات لأن كل مستوى يتطلب معرفة ومهارات وقدرات مختلفة يمكن كذلك تقييم أداء الموظف في البنك ينبغي على

المصارف الاستفادة بشكل فعال من تقييم الأداء لتحديد احتياجات التدريب وأيضًا كأساس للترقية في الاداء (Tyagi, 2019,10).

١٢-.يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه (طنينه و قباجة،٢٠١٧، ٣١).

ثالثا:اهداف تقييم الاداءالمصرفي

أن هناك مجموعة من الاهداف الرئيسة لتقييم الاداء المصرفي اهمها

١- تحسين عمليات الاتصالات بين المديرين والمرؤوسين في المصرف فيما يتعلق خاصة بتحسين وتطوير الأداء(الزهره وحدة،٢٠١٧،ص٨٣).

٢-إظهار التطور الذي حققه المصرف في مسيرتة عن طرق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء، ويساعد تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والإدارات المختلفة الأمر الذي يساهم في رفع الأداء(الزهره وحدة،٢٠١٧، ٨٣).

٣-يعطي الوصف الدقيق لما يفترض القيام به وتنفيذه بغرض إنجاز وتحقيق إستراتيجية المصرف ونجاح المصرف على المستوى البعيد(سمية وبوديسه،٢٠١٧، ١٩).

٤- إن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية و الإستمرارية و المرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء المصرف على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف (تالي وجبيش،٢٠١٢، ١٧).

٥-يساعد على تشخيص نقاط الضعف التي يعاني منها أعضاء المصرف والتي قد تكون بسبب سوء الأداء المقدم، من ذلك نقص في التكوين، وعدم توفر وسائل عمل متطورة (تالي وجبيش،٢٠١٢، ١٧).

٦-يعد تقييم الأداء من الأساليب الأساسية التي تستخدم في الكشف عن الحاجات التدريبية ومما يترتب عليه تحديد أنواع برامج التدريب وتطوير الازمة(الاشقر و القرا.٢٠١٥ ، ٨).

٧-تنشيط اجهزة الرقابة للادأء المصرف لاعمال عن طريق المعلومات التي تقدمها عمليه تقييم الاداء ،وقيام المصرف باتمام اعماله على نحو سليم وكفاءة عالية ويمكن المصرف من تطوير اعماله وتتبع التطورات الاقتصادية (بن مالك وحوري ،٢٠١١، ٩٣).

٨-معرفة مستوى انجاز المصرف للوظائف الخاصه به والمكلف بادائها ومقارنتها بالوظائف المدرجة في خطتة والوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحه بطريقه رشيده تحقق عائدآ كبيرآ وتكاليفآ قليله (بن مالك وحوري،٢٠١١، ٩٣).

٩-متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا، وضمن الخطة المرسومة والمدة المحدد لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سيرّ الأداء(جلاوي وعكاش،٢٠١٥، ٧٠).

رابعا:معايير تقييم الأداء المصرفي

هناك معايير عدة لتقييم الأداء المصرفي نذكر أهمها:

١-المعيار التاريخي: وهو معيار مستنبط من أداء المصارف الخاضعة للرقابة للسنوات السابقة فمن الضروري انتقاء هذه النسبه بدقه والتأكد من عدم حدوث اي تغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط واستخدام أساليب جديدة في العمل(عطار،٢٠١٣، ٧).

٢-المعيار القانوني: هذا المعيار تمثلة النسب القانونية التي يحددها البنك المركزي ويجبر المصارف التجارية والإسلامية على الالتزام بها كنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة ونسبة الملاءة وغيره من النسب التي تصلح أن تكون معايير يمكن الرجوع إليها في عملية التقييم(عطار،٢٠١٣، ٧).

٣-المعايير القطاعية (الصناعية):تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية له في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه المصارف التجارية، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المصارف التجارية أخذت بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة(بن بوزيد وسعودي،٢٠١٧ ٢٢).

٤- المعايير المستهدفة: وهي تمثل النسب والمؤشرات المستهدفة والتي يمكن اعتمادها كمعايير للتقييم من خلال مقارنة المتحقق بالمستهدف للوقوف على درجة كفاءة المؤسسة المصرفية في بلوغ أهدافها (عطار،٢٠١٣، ٨).

٥-معايير مقدرة مقدما: ويعاب على هذه المعايير هو احتمال عدم الدقة في اعدادها او عدم تعبيرها بشكل واقعى عن الأهداف المرغوبة(عاصي،٢٠١٠، ١٨٧).

٦- المعايير المطلقة:هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجيا، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير(عاصي،٢٠١٠، ١٨٧).

خامساً:ابعاد تقييم الاداء المصرفي

أبعاد تقييم الأداء المصرفي الذي يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف والكشف عن الانحراف وتحديد الأبعاد الرئيسة للأداء كالاتي:

١-مدى الكفاءة والذي يكون بتحليل الجانب التطبيقي في المصارف من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة سلفا (بن بوزيد وسعودي،٢٠١٥، ١٥).

٢- الفاعلية: تعد الفاعلية من المؤشرات المهمة في قياس مدى تحقيق المصارف لأهدافها انسجاما أو تكيفيا مع البيئة التي تعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وأنها نتيجة عملية ديناميكية توثر فيها جهود الفرد وسلوكه داخل المصرف لتحقيق الاهداف على حين عرفت بانها قياس مدى نجاح المصارف في تحقيق مهامها عبر استراتيجياتها الاساسية (داود و طاهر،٢٠١٦، ٧١).

٣. مدى التطور ويهدف إلى تقييم مدى قدرة المصرف على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب والانظمة التقنية والإدارية الجديدة داخل المنظمة ومدى معاصرتها للتطورات والمستحدثات الجديدة (بن بوزيد وسعودي،٢٠١٥، ١٥).

٤-ميدان الاداء المصرفي العملياتي:وهو المفهوم الذي يجمع بين الاداء المالي والتشغيلي اللذين يمثلان جانب الكفاءة التي تقوم اساسا على التوجه نحو تحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة وفي المجالات التي تعطي اكبر المردودات ان هذا الميدان يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات ومقاييس عملياته كالحصة السوقية وتقديم المنتجات الجديدة ونوعية المنتوج وفعالية عمليات التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات الوحدة الاقتصادية كافة، وهذا ما يظهر للادارة الصورةالحقيقية للأداء التي لا تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنها(الدوري،٢٠١٣، ٢٥).

سادساً :العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:

يتأثر الأداء المصرفي بعوامل عدة منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وفيما يأتي أهم هذه العوامل:(عطار،٢٠١٣، ٦)،(عاصي ،٢٠١٠، ١٨٦)

أ- العوامل المنظمية: يقصد بالعوامل المنظمية العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة وكالاتي :-

١- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، تحسنت إنتاجية المصرف وربحيته.

٢- التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، ودرجة الأتمتة في هذا العمل، فكلما ازداد استخدم التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

٣- الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية ويحقق سمعة حسنة للمصرف.

ب-العوامل البيئية:وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتقسم على:

١-البيئة القانونية والسياسية:أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

٢- البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

٣ - البيئة الاجتماعية:وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف (عاصي ،٢٠١٠، ١٨٦).

نستنتج مماسبق أن تقييم الأداء المصرفي

هو مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة لبيان التباين في النتائج في المجال نفسه وكذلك تحديد جوانب الضعف والقصور ودرجة الاختلاف في النتائج والكشف عن أداء المصرف ولكون أن النشاط المصرفي يتميز عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات مما يتحتم وجود تقييم للأداء ومراقبة مركزة ولنشاطة وقدرته ومركزه المالي مما يتطلب تدعيمه والحفاظ على أموال المودعين من اية هزات قد تحدث ومنع التاثيرات السلبية على اقتصاد اي البلد وكذلك بيان مستوى المصرف ومقارنته بباقي المصارف والحصول على معلومات تمكن المصرف من تطوير نفسه وتعزز قدرتة التنافسية واهمية تقييم الاداء المصرفي بكونه لها دور كبير ومهم في الافصاح عن انجاز المصرف لاهدافه وتشخيص الانحرافات لامكانية استمرار المصرف في اعمالة وان يحقق نجاح في مختلف مجالات اعماله والكشف عن الملائمة بين الاهداف والاستراتيجيات المختلفة وايجاد نوع من المنافسة وتدعيم الاتصالات الفعالة ويحقق قدرة تنافسية عالية للمصرف وتشخيص الأداء للعاملين وكيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والتأكد من مدى رضا المساهمين والتنبؤ بالمستقبل ويعد من اهم الركائز التي تقوم عليها الرقابة أي هو رديف لها ويحسن الاتصلات بين المديرين والموظفين مما يعزز قدرات العاملين بالمصرف بيان حجم التطورات التي حققها المصرف وقدراته والكشف عن الاعمال التي ينبغي ان يقوم بها المصرف ووجود نظام سليم للمصرف يساهم في العمل بجدية ومساوات الحقوق في المصرف ومنع تعرض المصرف لاي اخطار يكشف عن نوع البرامج التدريبه ومدى حاجه المصرف لتدريب عامليه ينشط اجهزة الرقابة المصرفية التي تعداساسية في سلامة المصارف ومنع تعرضه لاي هزات قد تضرة ويساهم تقييم الاداء بسهولة انجاز الاهداف وتحقيقها **كما ان أبعاد تقيم الاداء المصرفي**

تبين مدى كفاءة استعمال الموارد المتوفرة في المصرف ومقارنتها النتائج ، وكذلك فاعلية المصرف وتعد الفاعلية من المؤشرات المهمة لقياس مستوى انجاز المصرف لاهدافه ومدى انسجامها للبيئة ومستوى مقدره المصرف على استعمال التكنولوجيا والاساليب الحديثة وكذلك ميدان الاداء المالي يجمع بين الاداء المالي والتشغيلي الذين يقومان على استعمال الموارد افضل استعمال

هناك عوامل توثر في تقيم الاداء هي العوامل المنظمية (الداخلية) من أهمها التكنلوجيا المستخدمة في المصرف وحجم المصرف والعاملين في المصرف وكمية الموارد المستخدمة منه

فكلما ازدادت حجم الموارد زاد نشاط المصرف و حقق ربحا اكثر، والكفاءة الادارية وقدرة المصرف على تحقيق الانسجام في العمل الجماعي وكذلك العوامل البيئية (الخارجية)

البيئة الاقتصاديه وكمية الموارد في البلد التي تؤثر على مواد المصرف وعلية تؤثر البيئه الاجتماعية كالعادات التي يؤمنون به الافراد وكذلك الأُنظمة التي تسود البلدان والقوانين التي تحدد عمل المصارف وانشطتها وكذلك مستوى وعي الافراد كلها من العوامل المؤثرة في النشاط المصرفي لكون ان الافراد (المساهمين) لهم الدور الغالب على أعمال المصرف وأرباحه كلها من العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المصرفي.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

تحليل مؤشرات الدراسة وفق نموذج PATROL ومناقشة النتائج

يتكون هيكل الجهاز المصرفي في العراق من ثلاثة أنواع من المصارف، أضافة إلى البنك المركزي العراقي وهي مصارف القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف الأجنبية، فالقطاع العام يتكون من سبعة مصارف والقطاع الخاص يتكون من ثلاثين مصرفاً وثلاثة عشر مصرفآ أجنبيآ، بالاضافة الى ثمانية مصارف اسلامية تعود ملكيتها القطاع الخاص وهي جميعها مرخصة من قبل البنك المركزي العراقي ، وفي العاصمة وحدها يوجد ٢٣ مصرفاً، وتوجد مصارف عدة ولكن تم اختيار ست مصارف وهي مصرف العربية الاسلامي ومصرف أشور الدولي ومصرف بغداد ومصرف بابل ومصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج وكما موضح بالجدول ادناه.

أنظمة تقييم الأداء المصرفي

١-نظام(CAMEL):

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام ١٩٣٣ وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من ٤٠٠٠مصرف محلي (بوخلخال،٢٠١٢، ٢٠١)وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، اذ تعرض النظام البنكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، مما تسبب بفقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب الودائع ثم حدث انهيار مثل ذلك ماحدث في عام ١٩٨٨أدى إلى فشل ٢٢١ مصرف(عبد الله وشوشه،٢٠١٦، ٤٢) بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩ اذ ظل البنك الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى إن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبوء بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى ٣ مصارف فقط عام ١٩٩٨، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية بحسب معيار 'Camels" نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٨(دهيرب،٢٠١٥، ٢٦٢).

٢-نظام(CRAFTE):

وهو نظام حديث التطبيق يطلق علية نظام التقييم CRAFTE يعتمد على عناصر عدة مهمة وتشير الكلمة (CRAFTE) الى الحروف الاولى من عناصرمتعددة وهذا النظام يحدد التقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للمصارف من خلال عناصرها الستة التي تشير الى:- حوكمة الشركات ، ادارة المخاطر ،جودة الموجودات و الرافعة المالية – رأس المال – السيولة الشفافية الربحية إن مصطلح "CRAFTE" يعكس مقاييس إشرافية تعد الأساس لسياسة الاشراف التي يعتمدها البنك ١- C- Corporate governance 2-R-Risk management 3- A- Asset quality 4-F- Financial Leverage - capital and Liquidity 5- T- Transparency 6- E- Earning(الشمري والامام،٢٠١١، ٣٦٤)

٣-نظام ((UBPR:

وهذا النظام معتمد حاليا وبصورة رسمية في الولايات المتحدة حصرا وهو ثمرة جهد مشترك لأربع وكالات حكومية اتحادية أمريكية هي: الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي)، مؤسسة تأمين الودائع الاتحادية، دائرة مراقبة مؤسسات الادخار (Thrifts) ودائرة مراقب العملة وهذا النظام" يزودنا بتقارير مالية مفصلة عن المصارف والمصارف المناظرة لها لمدة خمس سنوات لأغراض المقارنة إن أداء وتركيب البيانات في التقرير يمكن أن يستخدم كمساعد في تقويم كفاءة الإيرادات ورأس المال وإدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة النمو وإن المدراء و المراقبين والمصرفيين يمكنهم استخدام هذه التقارير لتعزيز فهمهم للحالة المالية للمصرف ومن خلال هذا الفهم،إنجاز أعمالهم بكفاءة أكبر (الجبوري، ٢٠١٢، ٦).

بنية النظام: يقوم النظام على أسس منهجية محددة توضح عناصره ومكوناته وكيفية إعداد التقارير وبنائها وذلك وفق دليل معد مسبقا لهذا الغرض صدرت منه آخر نسخة عام ٢٠٠٨ وهو عرضة للتعديل والتطوير المستمر ومتاح لكل من يرغب الإطلاع عليه على الشبكة الدولية ويتضمن تفاصيلا وافية عن المصارف المشمولة به وكيفية تصنيفها وتجميعها بمجموعات متناظرة وكذلك يتضمن تفاصيلا عن البيانات اللازمة لإعداد التقارير فإن هذا النظام معتمد من قبل السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أعد لغرض الرقابة على الجهاز المصرفي هناك، وهو يسري على المؤسسات التي تحتفظ بودائع الجمهور في المصارف التجارية المشمولة بنظام التأمين على الودائع ومصارف الادخار وأية مؤسسات مالية (الجبوري، ٢٠١٢، ٦).

٤-نظامPATROL

يعد نظام اونموذجPATROL من احد النماذج الانذار المبكر المستخدمة من قبل الرقابة على الاداء المصرفي من قبل الجهات الرقابية (cannata&quagliariello,2004, 15)وهو عبارة عن اداة رقابية خارجية توفر تمثيل منهجي للصحة المالية ويمكن عده بأنه نظام يستخدم من قبل السلطات الرقابية والإشرافية لتقييم ادوات الرقابة الداخلية ولتقديم الدعم لتحديد اولويات استخدام الموارد الرقابية عن طريق جدوله الفحوصات داخل موقع المصرف من خلال الاسترشاد بالمعلومات التي يقدمها نموذج PATROL، فضلا عن امكانية استخدامه في تحديد المصارف المتعثرة وبالتالي التقليل من اثار الازمة إن وجدت قبل حدوثها، ويركز نظام PATROL على خمس مكونات لتقييم اداء المصرف ويتم تصنيف مكونات انموذج patrolمن (١) اعلى مستوى الى (٥) اسوء مستوى بناء لمعايير اشرافية واسترشادات(علي و الطائي،٢٠١٩، ٥٧) وهي كفاية راس المال (adequacy Capital) "(PATrimonio) والربحية (Redditivita Profitability)

ومخاطر الائتمان (risk Credit)(Rischiosita)

والتنظيم (Organizzazione(Organizations)

والسيولة (Quagliariello)(Liquidity)(Liquidita)

وتتمل المدخلات الرئيسة للنموذج بالبيانات التي يمكن الحصول علية من التقارير المصرفية سواء الشهرية او نصف السنوية أو السنوية، فضلاً عن مدخلات اخرى متمثلة ببيانات سجل الأئتمان المركزي المحفوظة في قسم المخاطر والخاصة بالقروض المصرفية الفردية كبيرة الحجم، فضلاً عن معلومات اخرى تكون متاحة للمحللين (النعيمي، ٢٠١٧، ٣٣٣).

الجدول رقم (١) المصارف العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال
١	مصرف العربية الاسلامي	٢٠١٦	٢٥,٠٠٠٠,٠٠٠
٢	مصرف أشور	٢٠٠٥	٢٥,٠٠٠٠,٠٠٠
٣	مصرف بابل	١٩٩٨	٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤	مصرف بغداد	١٩٩٢	٢٥,٠٠٠٠,٠٠٠
٥	مصرف التجاري العراقي	٢٠٠٣	٢٥,٠٠٠٠,٠٠٠
٦	مصرف الخليج	١٩٩٩	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر:من اعداد الباحث

آلية تطبيق النموذج:

يعد أنموذج PATROL من النماذج المستخدمة من قبل الجهات الرقابية لتقييم الأداء في المصارف، ويتكون من خمسة مكونات تتعلق بالأداء وهي (كفاية راس المال و الربحية ومخاطر الائتمان والتنظيم والسيولة)،لذا سيتم ايجاد المكونات سابقة الذكر وفق الاتي:

١- كفاية رأس المال: يتم ايجاد كفاية راس المال من خلال مؤشر نسبة راس المال إلى مجموع الموجودات لأن هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع من قبل وكالات التصنيف الائتمانية : نسبة كفاية راس المال = راس المال /مجموع الموجودات.

٢- الربحية: يتم ايجاد الربحية من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) :نسبة الربحية = صافي الربح /حقوق المساهمين.

٣- مخاطر الائتمان: تم ايجاد مخاطر الائتمان من خلال مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصليها الى مجموع الائتمان الممنوح: نسبة مخاطر الائتمان=مخصص الديون المشكوك في تحصليها/مجموع الائتمان الممنوح.

٤-التنظيم: التخصيص وتقسيم العمل من اهم اسس التنظيم الداخلي للمصارف ومن ضمنها وتحديد واضح للسلطات والمسئوليات، وتبسيط إجراءات العمل وتوحيدها وتعريف اهداف لذا سيتم التعبير عن التنظيم في المصرف وسياسه العاملين فيه وتاهيل دورات تطويرية للموظفين والعاميلن به وسيتم التعبير عن التنظيم في المصرف وفق مؤشر عدد الموظفين الذين ادخلوا في دورات تدريبية خلال سنة البحث إلى مجموع عدد موظفي المصرف.

٥- السيولة: تم ايجادها من خلال نسبة الموجودات النقدية إلى مجموع الموجودات: نسبة السيولة المصرفية= الموجودات النقدية/ مجموع الموجودات.

وسيتم ايجاد المكونات الخمسة لكافة المصارف عينة الدراسة وبما ان الربحية والسيولة والامان هي من الاهداف الرئيسة الوسيطة التي تسعى ادارة المصارف إلى تحقيقها، وان كفاية راس المال تعكس درجة الامان التي يوفرها راس المال في حماية اموال المودعين، ويمكن عدة وسادة تمنع تسريب الخسائر التشغيليه التي قد يتعرض لها المصرف، فقد تم ترجيح كل من الربحية والسيولة وكفاية راس المال بنسبة ٢٥% لكل منها، اما بقبة مكونات النموذج فقد تم ترجيح مخاطر الائتمان بنسبة ١٥%، أما التنظيم فقد تم ترجيحه بنسبة ١٠% ثم تم جمع المكونات لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة للحصول على رقم واحد يعبر عن اداء المصارف والمعادلة (١) توضح آلية تطبيق النموذج:

المعادلة (١)

$$P=(PAT \times 25\%)+(R1\times 25\%)+(-R2\times 15\%)+(Q\times 10\%)\ (L\times 25\%)$$

p: هو للتعبير عن اداء المصرف

PAT:هو للتعبير عن كفاية راس المال

R1:هو للتعبير عن الربحية

R2:هو للتعبير عن مخاطر الائتمان

Q:هو للتعبير عن التنظيم في المصرف

L:للتعبير عن السيولة.

١-تحليل متغيرات نموذج PATROL

تم التعبير عن متغيرات الدراسة وفق المؤشرات المقترحة في المنهجية،اذ تم تحليل تلك المتغيرات بحسب اولوية ورودها في النموذج والجدول رقم (٢) يبين متغيرات النموذج PATROL.

الجدول رقم (٢)

مؤشر نموذج (PATROL) للمصارف عينة الدراسة ٢٠١٧

المصارف	نسبة كفاية راس المال PAT	نسبةالربحية R1	نسبة مخاطر الائتمان R2	نسبةالتنظيم Q	نسبةالسيولة L
مصرف العربية الإسلامي	0.929	1.390	0.408	2.021	0.564
مصرف أشور الدولي	0.664	0.923	0.309	1.309	0.880
مصرف بابل	0.761	1.265	1.235	1.151	0.128
مصرف بغداد	0.229	1.534	0.531	0.347	0.687
المصرف التجاري العراقي	0.543	0.239	1.233	1.161	0.271
مصرف الخليج	0.497	0.118	1.910	0. 875	0.374

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل من التقارير المنشورة للمصارف أعلاه .

١-كفاية رأس المال المعبر عنها برأس المال على مجموع الموجودات:

وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، اذ كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، اذ كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية، ويعد موضوع كفاية راس المال المصرفي و اتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، و في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، و في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية و العالمية أصبح أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر الداخلية التي قد تنشا والتي يعمل فيها المصرف

و على وجه الخصوص البيئة العالمية، و في ظل تصاعد المخاطر المصرفية، كان لكفاية رأس المال دورا كبير للحفاظ على سلامة العمل المصرفي وهو يحافظ على المركز المالي للمصرف.يتضح من خلال الجدول (٢) اعلاه أن مصرف العربية الاسلامي أكثر المصارف عينة الدراسة كفاية لراس المال، اذ بلغت نسبة راس المال إلى مجموع موجودات المصرف المذكور (% ٩٢)مما يعني أن كل دينار مستثمر في موجودات هذا المصرف قد تم تمويله ب (٠.٩٢) دينار من راس المال، أما الجزء المتبقي فقد تم تمويله من مصادر أخرى كالودائع و الأموال المقترضة اي ان راس المال يمثل (٩٢%) من مصادر اموال المصرف المذكور التي تم توظيفها في استخداماته المختلفة، مما يعكس درجة الامان التي يوفرها راس المال لأموال المودعين والمقرضين، لأن راس المال يمثل وسادة تمنع تسرب الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف إلى أموال المودعين، على عد أن راس المال يمثل المصدر الأول الذي يستخدم لتعويض الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، وبالتالي فان مودعي ومقرضي المصرف العربية الاسلامي يبقون في مأمن من المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف لان راس المال قادر على امتصاص الخسائر لما نسبته (٩٢%) من مجموع الموجودات ويتبعه مصرف بابل اذ بلغت نسبتة (٠.٧٦١) مما ينعكس ايجابا على أداء المصرف المذكور، واذ ما زادت نسبة الخسائر عن ذلك فانة يعرض اموال المودعين إلى المخاطر ولاسيما اذا كان المصرف لا يستخدم القروض كأحد مصادر تمويله، لأن الخسائر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف تلتهم في البداية راس المال ومن ثم اموال المقرضين ، اما اقل المصارف عينة الدراسة بمؤشر كفاية الراس المال كان من نصيب مصرف بغداد اذ بلغ رأس المال إلى مجموع الموجودات ما نسبته (% ٢٢) يتبعه مصرف الخليج اذ بلغت النسبة أعلاه (٤٩%) مما يدل على ضعف امكانية المصرفين المذكورين (بغداد والخليج) في مواجهة المشاكل والمصاعب تعترضهما الثناء تأدية مهامهما، والتي تتزامن مع ارتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون مع المصرف المودعين والمقرضين وبالتالي الاضرار بهدف الامان مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة مما ينعكس سلبا على أداء تلك المصارف، أما كفاية رأس المال لبقية المصارف فقد جاءت متباينة والشكل (٢) يوضح ذلك، وبصورة عامة فان المصارف عينة الدراسة تتمتع بكفاية رأس مال جيدة لكونها قد التزمت بتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بتحديد نسبة كفاية راس المال بما لا يقل عن (١٢%) من مجموع الموجودات ذات المخاطر، وهو ما بينته تقارير المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات عند مصادقتهم على التقارير المالية للمصارف.

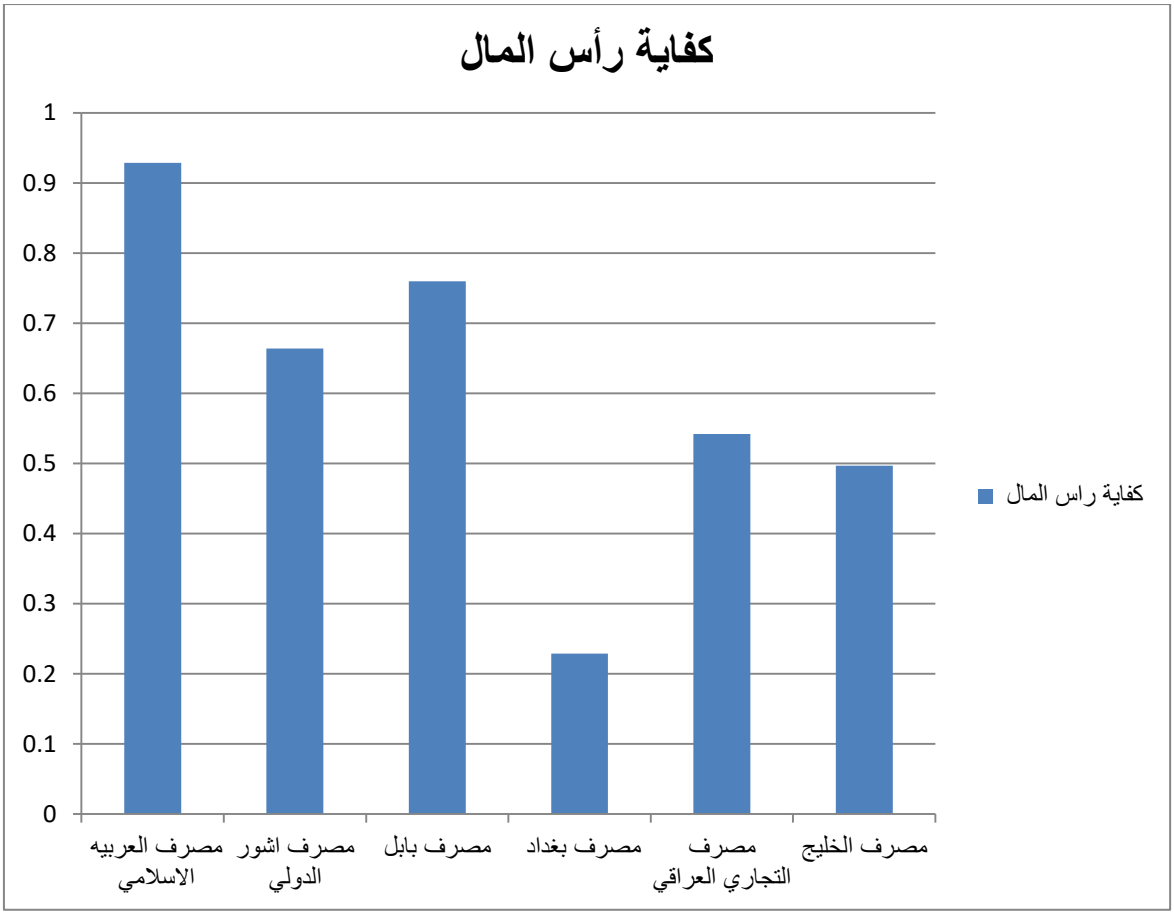

الشكل (١) كفاية راس المال للمصارف عينة الدراسة

المصدر من إعداد الباحث

٢-الربحية معبر عنها بصافي الربح على حقوق المساهمين:

الربحية هدف أساسي للمصارف، وأمر ضروري لبقائها واستمرار عملها فضلاعن كونها، غاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة في المصارف، وتعد الربحية هدفاً اساسيا للمصرف ومقياساً للحكم على كفايتها وكفاءة الادارة وجودة الإداء للمصرف وهي تساهم في تطوير المصرف ويتضح من الجدول (٢) ان اكثر المصارف تحقيقا للربحية مصرف بغداد،اذ بلغت ربحية (١.٥٣٤) من راس المال، أي ان كل مائة دينار استثمرها ملاك المصرف المساهمون في المصرف قد حققت (١.٥٣٤) دينارا أرباحآ، وهذه ناتج عن كبر حجم استخدامات اموال المصرف (الاستثمار في الموجودات عدا النقدية منها) فضلا عن تحقيق المصرف المذكور الى لارباح مقارنة ببقية المصارف عينة الدراسة ، مما انعكس ايجابا على ربحيه المصرف وبالتالي على قيمة سهم هذا المصرف، وهو ما تسعى اليه تلك المصارف يتبعه بذلك مصرف العربية الاسلامي اذ بلغت ربحيتة (١.٣٩٠%) من حجم رأس المال المستثمر، مما

يدل على ان ادارة كلا المصرفين تسعى جاهدة إلى تعظيم ثروة حملة الاسهم (المالكين)، اما اقل المصارف من حيث تحقيق الأرباح للمساهمين فهما المصرفان المصرف التجاري العراقي و الخليج، إذ حقق مصرف التجاري العراقي ربحية بلغت(٠.٢٣٩) ومصرف الخليج حقق ربحية بلغت (٠.١١٨) من حجم راس المال،هذه الربحية الضعيفة ناتجة عن ضعف إدارة هذين المصرفين في التحكم بالتكاليف وبالأخص الادارية منها، أو قلة خبراتها في تعظيم ايراداتها، أو قد يكون ناتجة عن احتفاظ المصرفين المذكورين بأرصدة نقدية سائلة تزيد عن حاجتها على اعتبار ان هدفي السيولة والربحية متعارضين، مما يضعف من إمكانية كلا المصرفين في تكوين المخصصات والاحتياطيات، كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط قيمة الأوراق المالية المستثمر بها الخ و احتياطي التوسعات في المستقبل مثل احتمال فتح فروع جديدة وغيرها، مما ينعكس سلبا على أداء تلك المصارف، أما بقية المصارف فقد حققت ربحية متفاوتة وهو ما يظهره الشكل (٢)

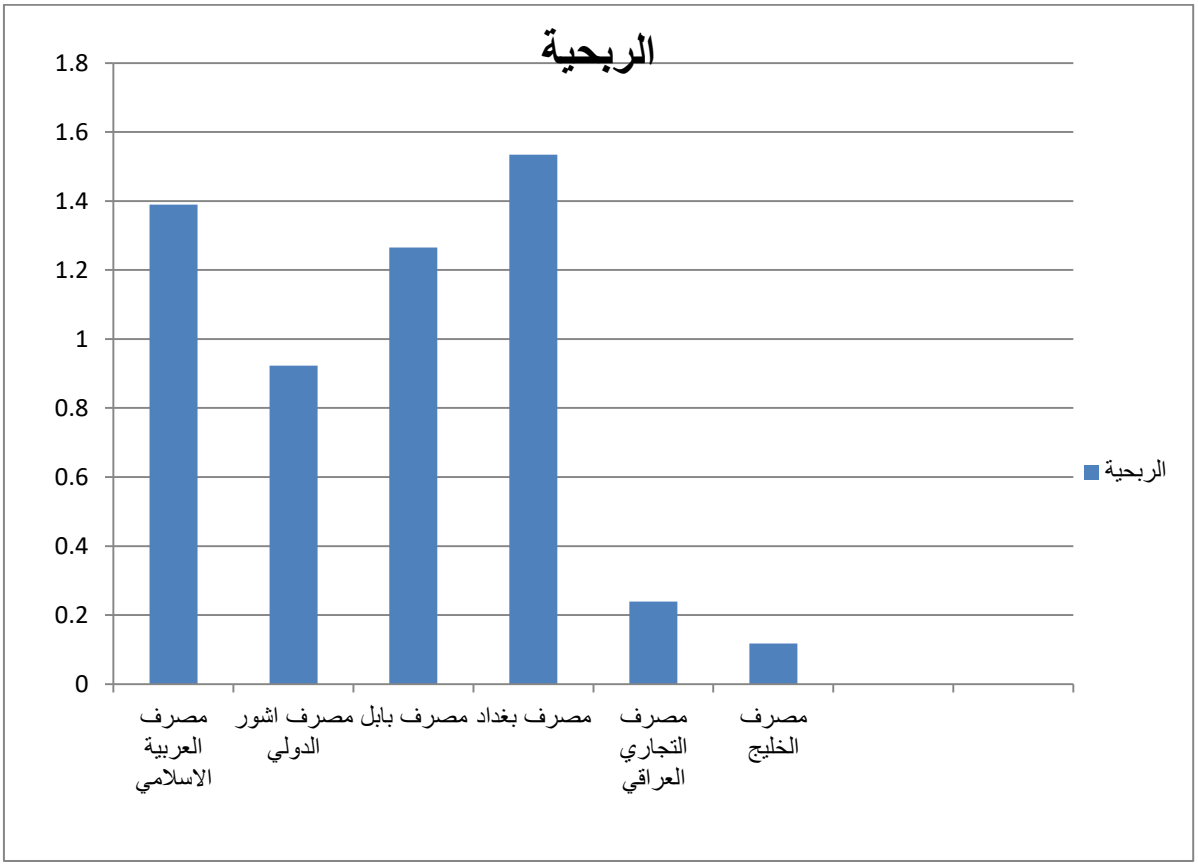

الشكل(٢) الربحية للمصارف عينة الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

٣-مخاطر الائتمان:تم التعبير عن مخاطر الائتمان من خلال مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع الائتمان الممنوح:

تعد المخاطرة جزءآ لا يتجزأ من العمل المصرفي و المخاطر الائتمانية هي ناجمة عن خسائر ممكنة لعدم قدرة الزبون لدى المصرف (المقترض) على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية داخل الميزانية مثل القروض والسندات ،اذ ان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الأئتمان وبالعكس، اذ يتضح من خلال الجدول (٢) ان اكثر المصارف انخفاضا لمخاطر الاتتمان كان من نصيب مصرف الخليج اذ بلغت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصلها (١.٩١٠) من مجموع الائتمان الممنوح، مما يعني ان (١.٩١٠) من مجموع القروض الممنوحة قد تحول إلى ديون معدومة، اي عدم قدرة المصرف على تحصيل اصل مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة علية فأن المصرف المذكور قد يبقى في مأمن من مخاطر تعرضه إلى الافلاس لانة قد و ضع في حسبانه عدم قدرة بعض المقترضين من سداد المبالغ المستحقة في ذمنهم، فانة اقدم على استقطاع جزء من الارباح التي حققها لتكوين هذه المخصص ماينعكس ايجاباآ على ادائه، يتبعه مصرف بابل من حيث انخفاض مخاطر الائتمان اذ بلغت النسبة اعلاه(١.٢٣٥) ومصرف التجاري العراقي حيث حق(١.٢٣٣)، اما اكثر المصارف تعرضا لمخاطر الائتمان مقارنة بالمصارف عينة الدراسة فكان من نصيب مصرف اشور اذ بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مأ نسبته (٠.٣٠٩) يتبعة مصرف العربية الاسلامي اذ بلغت نسبة (٠.٤٠٨)من مجموع الائتمان الممنوح فلو تعرض الاقتصاد الوطني إلى ازمة كساد تؤثر على امكانية المقترضين في سداد التزاماتهم اتجاه المصرفين المذكورين، فان ذلك يعرضهم إلى خسائر كبيرة تفوق مخصص الديون المشكوك في تحصلها وعليه قد يؤدي إلى التهام جزء من راس المال، وبالأخص إذا كان المصرف لا يتبع التنويع الجغرافي والقطاعي في منح الائتمان، مما ينعكس سلبا على ادائه، أما بقية المصارف فكانت مخاطرها متباينة وهو ما يظهره الشكل رقم (٤)

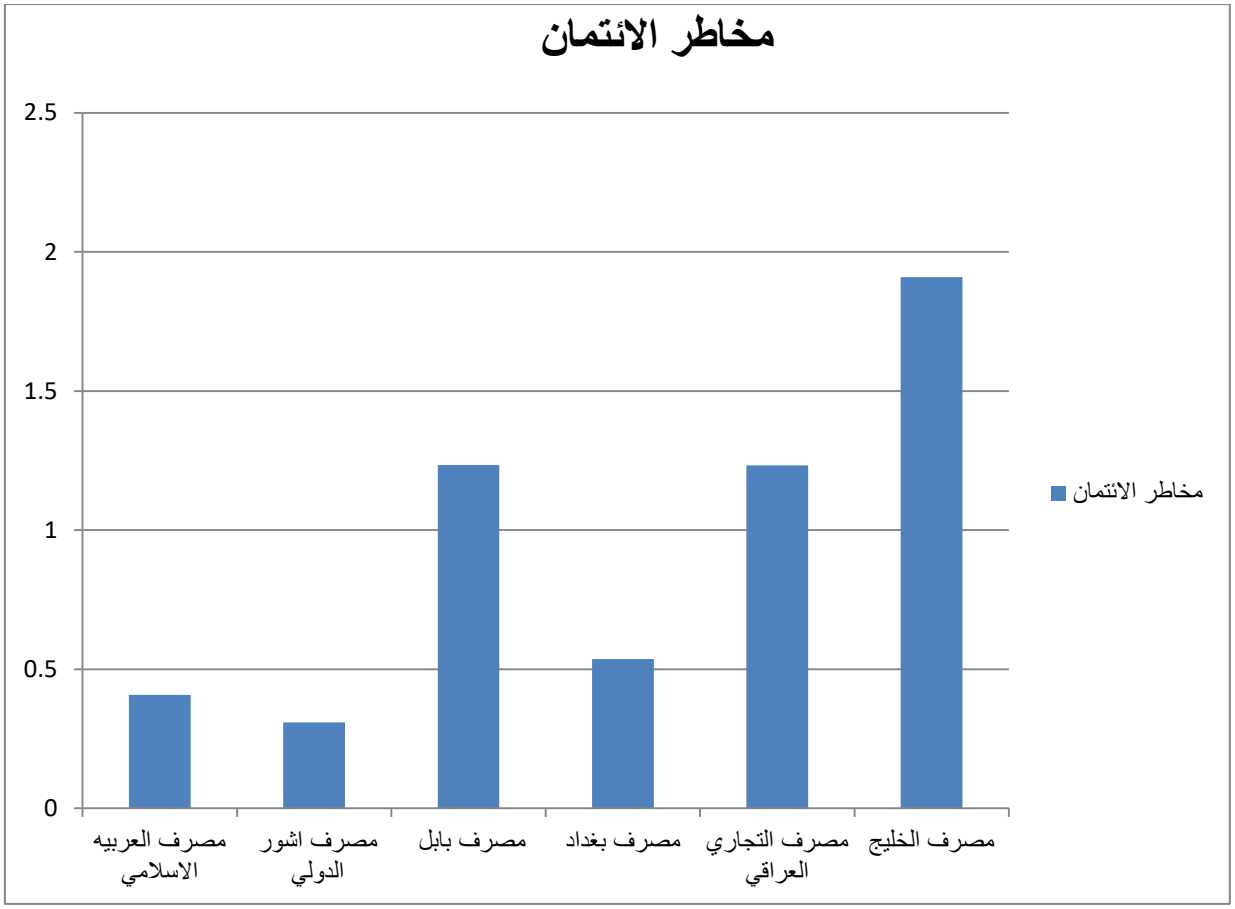

الشكل رقم(٣)مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

٤-التنظيم معبر عنها عدد الموظفين الذين دخلو دورات تدريبيه على عدد موظفي المصرف:

ان تزايد المخاطر المصرفية والمصاعب والمشاكل التي تعترض العمل المصرفي وتطور الاعمال المصرفية سبب في تطور المخاطر التي تواجه المصرف مما استدعى الى مواكبة هذه التطورات عن طريق اشراك موظفي المصرف بدورات تدريبية وزيادة الابداع الوظيفي لهم الذي يؤدي إلى رفع مستوى ادائهم مما ينعكس بدوره في رفع مستوى الأداء في المصارف، و يعد التدريب عملية مدروسة لتعديل الاتجاه او المعرفة او السلوك المهاري من خلال اكتسأب الخبرات لتحقيق الاداء الفعال سواء في نشاط واحد و مجموعة انشطة اذ تبرز الحاجة إلى التدريب نتيجة لوجود قصور معين في الاداء،اذ وجدت العديد من الدراسات ان هنالك علاقة ايجابية وقوية بين ممارسات تطوير الموارد البشرية واداء الشركات وتتمثل ادارة الموارد البشرية بالطرق التي يستطيع بها الافراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وتتضمن مجموعة وظائف منها تخطيط القوى العاملة والتدريب والتنمية وغيرها ومن خلال ملاحظة الجدول (٢) يتضح ان أكثر المصارف تنظيما كان من نصيب مصرف العربية الاسلامي لزيادة اشراك العاملين في المصارف بدورات

تدريبية وتطويرية تعمل على رفع مستوى ادائهم مما ينعكس على كفاءة التنظيم والتخطيط والرقابة وبالتالي يعمل على رفع مستوى الاداء في المصارف، اذ بلغت نسبة عدد العاملين الذين تم اشراكهم في دورات تدريبية وتطويرية في المصرف المذكور(٢٠٢١) من مجموع العاملين في المصرف، ويتبعة مصرف اشور الدولي اذا بلغت نسبته (١.٣٠٩) مما ينعكس، في زيادة وخبرة وكفاءة العاملين في هذين المصرفين وتطوير اساليب تعامل هذين المصرفين مع المصاعب والمشاكل التي تعترضهم لان جزءا كبيرا من اداء اي مؤسسة يعتمد على كفاءه العاملين فيها اما اقل المصارف تنظيماً من حيث اشراك الموظفين في دورات تدريبية نسبه الى اجمالي الموظفين هو مصرف بغداد اذ بلغت نسبته (٠.٣٤٧) ويتبعة مصرف الخليج اذ بلغت نسبتة (٠.٨٧٥)الاجمالي للموظفين مما ينعكس على اداء، العاملين والأخص حديثي التعيين وقلة خبرتهم وصعوبة التعامل مع الفرص والتهديدات التي تعترض اعمال المصارف، مما ينعكس بدورة على ضعف القدرات التنظيمية التخطيطية والرقابية ويضر بأداء تلك المصارف اما باقي المصارف عينة الدراسة جاءت متفاوتة وهو ما يظهره الشكل (٤)

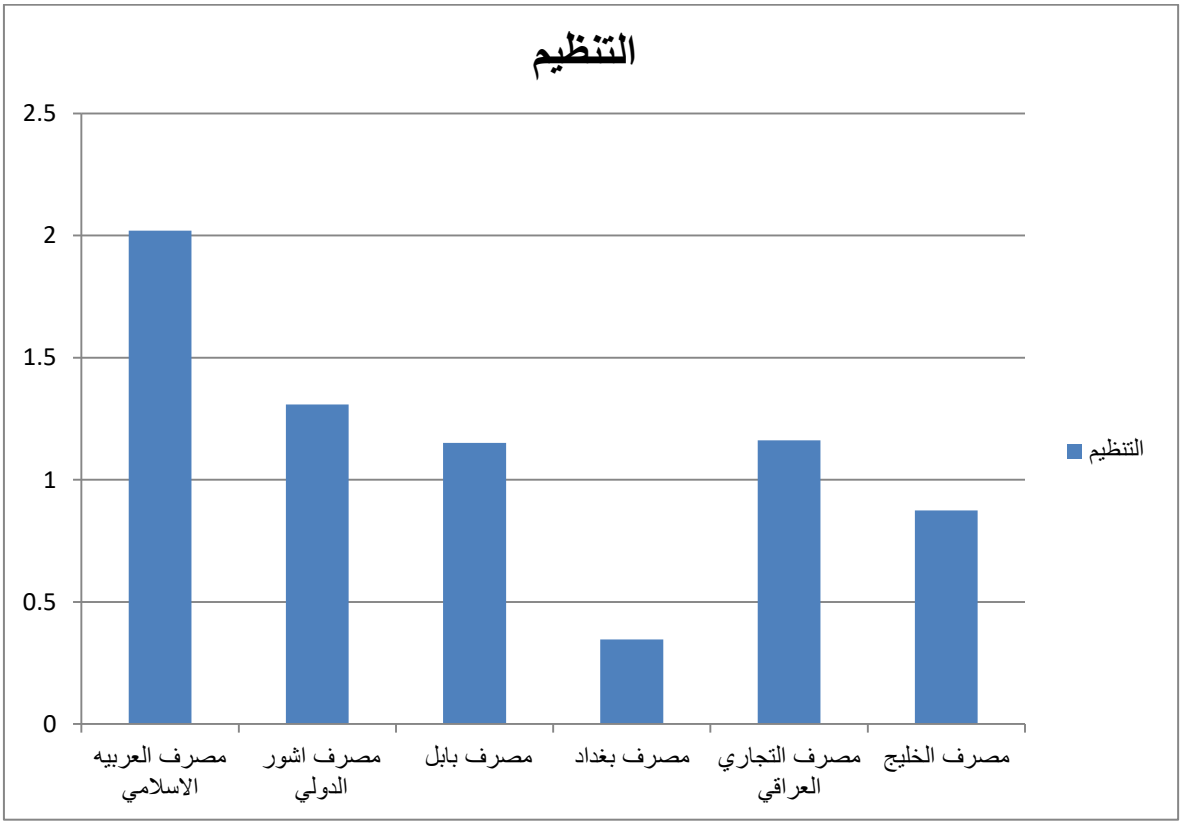

الشكل رقم (٤) التنظيم للمصارف عينة الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

٥-السيولة معبر عنها بنسبة الموجودات السائلة الى مجموع الموجودات:

تعني امكانية المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته وعلى منح القروض او الاستجابة لطلبات الأئتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عن طريق تسييل بعض اصوله، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة،وهي مهمة لديمومة العمل في المصرف ويتضح من خلا ل الجدول رقم (٢)ان مصرف اشور الدولي كان اكثر المصارف احتفاظا بالموجودات السائلة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة وحقق نسبة (٠.٨٨) يتبعة مصرف بغداد كانت نسبتة (٠.٦٨) و يدل على أن المصرفيين المذكورين بمأمن من مخاطر السيولة لأنهما قادران على سداد التزاماتهم في مواعيدها المحددة، مما ينعكس ايجابا في اداء هذين المصرفيين، الا ان احتفاظهم بهذه السيولة لا يؤدي في الوقت ذاته إلى الأضرار بربحية على المصارف لانهما قد زادا من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة دون توظيفها في مجالات استثمار معينة، بحيث يحصل المصرف مقابلها على عائد مستخدم جزء منه في تسديد الفوائد على ودائع المصرف او القروض التي يحصل عليها المصرف، لأن المصارف تحمل تكاليف لقاء حصولها في مصادر أموالها إذ تعد الودائع الجزء الأكبر منها، لذا فان احتفاظ المصارف بسيولة كبيرة تزيد عن حاجتها تعد سلاحا ذا حدين لأنها قد تؤدي إلى الأضرار بربحية تلك المصارف، اما اقل المصارف أنخفاضا بالموجودات النقدية السائلة فهو مصرف بابل حيث حقق نسبة (٠.١٢٨)من مجموع الموجودات يتبعه المصرف التجاري العراقي، اذ بلغت موجوداته النقدية إلى مجموع الموجودات ما نسبته (٠,٢٧)وبالتالي فان اقدام المودعين على سحب أموالهم من تلك المصارف وبصورة مفاجئة نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي او نتيجة لصدمة خارجية ناشئة عن ضعف الثقة في تلك المصارف، قد يؤدي إلى حالة من الذعر المالي وبالتالي قد يوقع المصرف بازمة سيولة، اي انه غير قادر على سداد التزاماته عند الطلب (الودائع الجاريه)مما ينعكس سلبا على اداء المصرف اما بقية المصارف كانت نسبها متفاوتة.

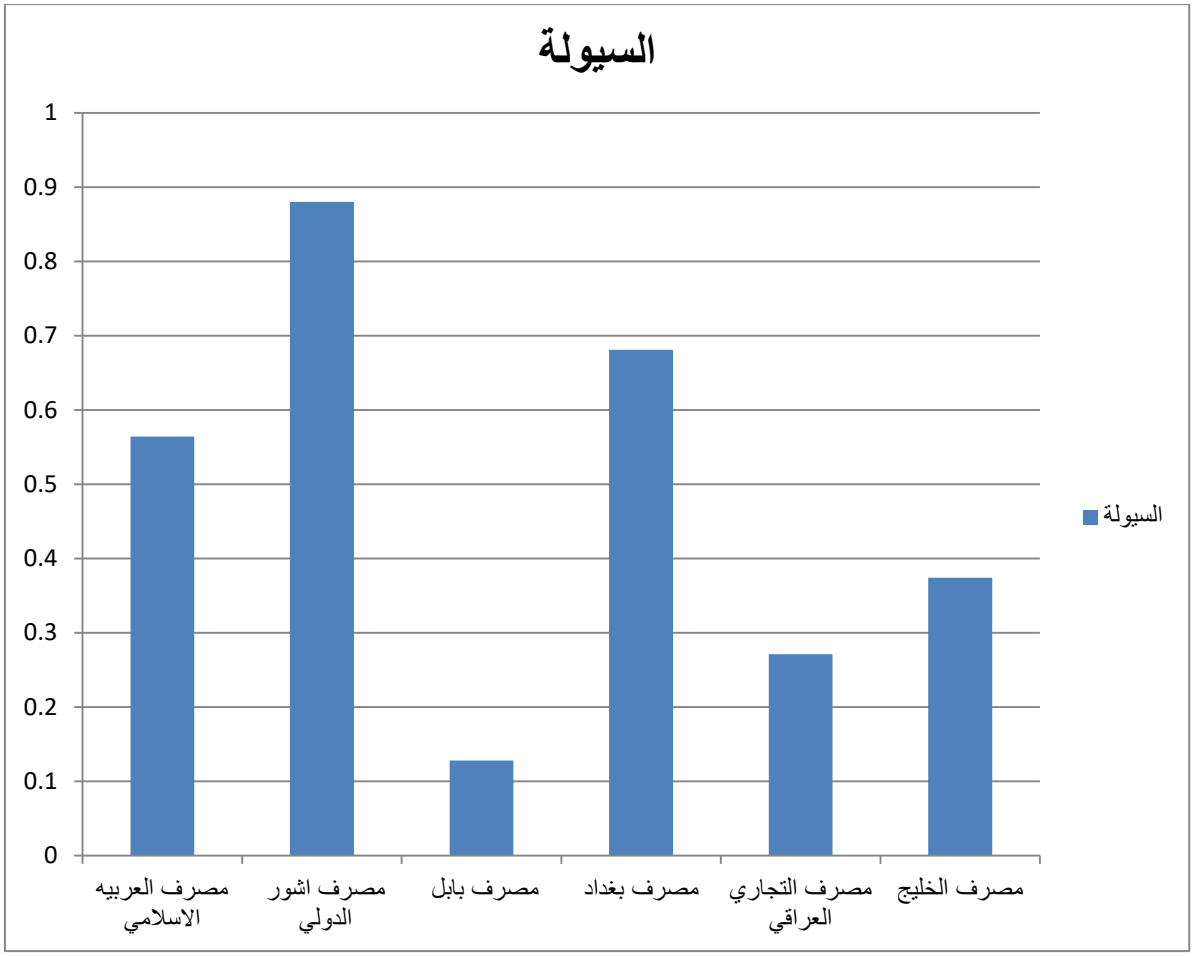

الشكل رقم(٥)السيولة في المصارف عينة الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

اختبار الفرضيات:

تم تطبيق أنموذج PATROL للمصارف عينة الدراسة من خلال ترجيح متغيراته بنسب متفاوتة، اذ تم ترجيح كفاية رأس المال والربحية والسيولة بنسبة ٢٥% لكل منهما، أما مخاطر الائتمان فقد تم ترجيحها بنسبة ١٥%، أما التنظيم فقد تم ترجيحه بنسبة ١٠% ثم تم جمع المتغيرات في اعلاه للحصول على رقم واحد يعبر عن اداء المصارف، والجدول (٣) يوضح نتائج الدراسة كما يرتيب النموذج المصارف بشكل تنازلي ابتداء بالمصارف الاعلى اداء الى الاقل اداء.

الجدول رقم (٣) نتائج الدراسة

اسم المصرف	الاداء	تسلسل المصرف من حيث الاداء
مصرف العربية الاسلامي	0.98417745	1
مصرف بابل	0.8390968	2
مصرف اشور الدولي	0.79429415	3
مصرف بغداد	0.7262885	4
مصرف التجاري العراقي	0.56432325	5
مصرف الخليج	0.54278505	6

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن أفضل المصارف عينة الدراسة من حيث الأداء هو مصرف العربية الاسلأمي لحصوله على المرتبة الأولى مقارنة ببقية المصارف، إذ بلغ اداؤه (٠.٩٨٤١٧٧٤٥) لأن متغيراتة قد حققت مرتبة مرتفعة نسبيآ، مما يدل على ادارة المصرف الكفؤءة ، وقد بلغت نسبة كفاية راس ماله اعلى نسبة من بين المصارف الأخرى عينة الدراسة مما يدل على ان المصرف يستطيع أن يحمي موجوداتة لكون رأس المال يعد وسادة لمنع تعرض المصرف للمخاطر ومقياساً لملائمة المصرف ، وقد حقق اعلى نسبة تنظيم من بين المصارف عينة الدراسة مايدل على الادارة الكفوءة وتنمية مهارات الموظفين من خلال ارسالهم واشراكهم بدورات تدريبية لتنمية القدرات،وكذلك حصولة على المرتبة الثانية من حيث الربحية ممايدل على تحقيقة لارباح جيدة نسبيآ، ،وحصولة على المرتبة الثالثة من حيث السيولة مقارنة بباقي المصارف الاخرى أما مصرف بابل حقق ثاني مرتبة من حيث الاداء بنسبة(٠.٨٣٩٠٩٦٨) أما اقل المصارف أداء كان من نصيب مصرف الخليج بنسبة(٠.٥٤٢٧٨٥٠٥) وكذلك مصرف التجاري العراقي حقق نسبة (٠.٥٦٤٣٢٣٢٥)مما يتوجب على هذا المصارف أن تعدل من استراتيجية كفاية راس المال وتحسن من عوائدها وتخفيض التكاليف وزيادة الارباح وتصحيح المسار ،أو سوف تتعرض لمخاطر جمة لاتحمد عقباها اما مصرف أشور الدولي جاء بالمرتبة الثالثة و مصرف بغداد جاء بالمرتبة الربعة من خلال ملاحظتنا للجدول رقم(٣)

يمكن قبول فرضية الدراسة الاولى التي محتواها على امكانية استخدام نموذج PATROL في تقييم لأداء للمصارف العراقية فضلا عن امكانية ترتيبها تنازلياً من حيث الاداء ابتداء من المصارف ذات الاداء الجيد انتهاء بالمصارف الاقل اداء بناء على مخرجات انموذج PATROL.

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، يمكن إيجازهاعلى النحو الاتي:

اولاً:الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى استنتاجات عديدة اهمها مايأتي:

١. قيام المصارف بتطبيق نموذج (PATROL) يمكنها من تعزيز وتحسين أدائها فضلاً عن تحديد الأخطاء والانحرافات ومعرفه أسبابها وبيان طرق كفيلة بمعالجتها.
٢. أظهرت النتائج وفقا لنموذج (PATROL) ترتيب المصارف من حيث الأداء وباستخدام الاوزان الترجيحيه وجمعها وترتيبها تنازليا اذ تبدا بالمصارف ذات الاداء الافضل التي تكون نسبتها اعلى وصولآ الى الاداء الاقل وكان مصرف العربية الاسلامي أفضل المصارف يليها مصرف بابل ومصرف اشور الدولي ومصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج.
٣. الرقابة المصرفية كونها مجموع من الأنشطة والأعمال التي تهدف للسيطرة على أنشطة المصرف ومراقبتها واجراء الفحوصات المستمرة لمعرفة مستوى نشاط المصرف، وتكمن اهميتها في كونها تحمي المصرف من التعرض للمخاطر وسوء الأدارة وتحافظ على سيولة المصرف .
٤. من أهدف الرقابة المصرفية الحد من المخاطر التي تواجه المصارف من خلال عملية المتابعة لانشطة المصرف للحماية من التعرض للمخاطر التي تؤدي إلى تعرض المصرف للعديد من المخاطر والخسارة ممايستوجب وجود نظام إنذار مبكر لكي تتحقق من دقة البيانات والمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الصائبة .وهناك نوعان من الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية الداخلية تعنى بالمصرف وأدارته والخارجية تعنى بأطراف من خارج المصرف.
٥. إن مبررات الرقابة المصرفية عديدة أهمها اتساع حجم المخاطر وكبر المصارف مما تطلب مراقبتها لضمان عدم خسارة الأموال .
٦. إن تقييم الأداء المصرفي هو مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة لبيان التباين في النتائج في المجال نفسه وكذلك تحديد جوانب الضعف والقصور ودرجة الاختلاف في النتائج والكشف عن أداء المصرف.

٧. إن تقييم الأداء المصرفي له دور كبير ومهم في الافصاح عن انجاز المصرف للكشف عن مستوى انجاز المصرف لأهدافه وتشخيص الانحرافات لامكانية استمرار المصرف في أعمالة.

٨. إن تقييم الإداء المصرفي يحسن الاتصالات بين المديرين والموظفين مما يعزز قدرات العاملين بالمصرف.

٩. لتقييم الأداء المصرفي دور في فاعلية المصرف وتعد الفاعلية من المؤشرات المهمة لقياس مستوى انجاز المصرف لاهدافه ومدى انسجاهم للبيئة ومستوى مقدره المصرف.

١٠.من العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المصرفي من أهمها التكنلوجيا المستخدمة في المصرف وحجم المصرف والعاملين في المصرف وكمية الموارد المستخدمة فيه اذ كلما ازادت حجم الموارد زاد نشاط المصرف وبالتالي حقق ربحا أكثر.

ثانياً:التوصيات

بعد مناقشة النتائج وتفسير ماتم التوصل إلية في الدراسة وعرض عدد من الاستنتاجات يمكن التوصية بما يأتي:

١. ضرورة اهتمام المصارف بمؤشرات نموذج PATROL والاخذ بالنتائج التي توصل اليها من أجل تعزيز الأداء المصرفي والوقوف على نقاط القوه لغرض تعزيزها ونقاط الضعف لمواجهتها والتغلب عليها والاستفاده من الفرص والتهديدات المحتمله.
٢. ضرورة الاستفاده من مؤشرات كفاية رأس المال كونها من النسب المقرره من قبل لجنه بازل والبنك المركزي في الحصول على أعلى نسبة وهي دليل على قوة ميزانية المصرف.
٣. ضرورة الاهتمام بمؤشرات توظيف السيوله والربحيه وضرورة تحقيق التوازن بينهما مع الاخذ بالحسبان الظروف البيئية والاقتصادية.
٤. من الضروري أن تهتم أدارة المصرف ذات التقييم المنخفض بشكل أكبر بالدورات التدريبية من أجل تطوير مهارات العاملين لغرض الدعم لمستواهم المهاري واكتسابهم خبرات أكثر تمكنهم من أداء أعمالهم.
٥. يجب على المصارف الالتزام بالمعايير المحليه التابعة للبنك المركزي لضمان سلامة العمل المصرفي وتجنب الوقوع بالازمات.
٦. نوصي المصارف العراقية عينة الدراسة باتباع مقررات لجنه بازل للاشراف المصرفي التي يجب على المصارف الالتزام بتعليماتها وقد حددت كفاية راس المال والسيولة ومعايير اخرى اساسيه للعمل المصرفي.
٧. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية المكملة لهذه الدراسة وتقييم مدى جاهزية القطاع المصرفي العراقي لتطبيقها.

ثبت المراجع

اولاً: القران الكريم

ثانياً:المراجع العربية

أ- الوثائق والنشرات الرسمية

١. صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، المبادى الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.
٢. التقارير السنوية لمصرف العربية الاسلامي لسنة ٢٠١٧
٣. التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي لسنة ٢٠١٧
٤. التقارير السنوية لمصرف بابل لسنة ٢٠١٧
٥. التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٧
٦. التقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي لسنة ٢٠١٧
٧. التقارير السنوية لمصرف الخليج لسنة٢٠١٧

ب - الرسائل والاطاريح

١. الاشقر، القرا، حسام عبد المجيد، ماجد محمد، ٢٠١٧، فاعلية برنامج تقييم الأداء الإلكتروني الحديث في قياس أداء الموظفين في وكالة الغوث الدولية، الجامعة الاسلامية، بغزة رساله لاستكمال شهادة الماجستير في إدارة ألاعمال من كلية التجارة.
٢. بومدين محمد امين،٢٠١٦، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل و دورها في رفع اداء البنوك التجارية ،دراسة حالة فروع ولاية سعيد، جامعة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.
٣. تالي، جبيش، رزيقة علي، ٢٠١٢، تقييم الاداء للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIE، المركز الجامعي العقيد اكلي البويرة، مذكرة لنيل شهاده الماستر.
٤. جلاوي ، عكاش، سمير، رشيدة، آيت، ٢٠١٥، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك , دراسة حالة الجزائر–مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصاديةتخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة مذكرة لنيل شهاده الماستر.
٥. خوضر، بن مهني، لحسن، أحمد، ٢٠١٤، الرقابة على البنوك التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر).

٦. رتيبة،بن سماعيل، ٢٠١٩، مساهمة الرقابة المصرفية في تحسين نشاط البنوك التجارية، دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري،وكالة بسكرة، جامعة،محمد حيضر، مذكرة لنيل شهادة الماستر.
٧. رقية، خباز، لخضر عبد الرزاق مولاي، إسماعيل بن قانة مشرفا الأستاذ علي بن ساحة، ٢٠١٥، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية (٢٠٠٢ – ٢٠١٢) جامعة، قاصدي مرباح ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم تجارية التخصص: تقنيات الكمية في المالية.
٨. الزهرة، حدة، نوي فطيمة رايس، ٢٠١٧، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، جامعةمحمد خضير –بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية .
٩. السليقي، عاشور، ٢٠٠٥، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٩٧ "دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية" إعداد الباحث قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي) كلية التجارة – قسم إدارة الأعمال.
١٠. بن بوزيد، سعودي، سفيان، ٢٠١٦، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي – دراسة عينة من السوك التجارية في الجزائر علال الفترة (٢٠٠١–٥ ٢٠١)،جامعة محمد بوضياف المسلية،مذكرة لنيل شهادة الدكتورة.
١١. الكحلوت، أبو معمر، خالد عمر، فارس محمود، ٢٠٠٤، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، الجامعة الاسلامية– عزة،رسالة لنيل شهادة الماجستير.
١٢. سمية، بوديسة، عبد الحق، محمد، ٢٠١٧، أثر تطبيق مبادى الحوكمة في تحيسن أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة عينة من البنوك التجارية، مذكره لنيل شهادة ماستر أكاديمي.
١٣. طابة هاجر، كواشي مراد، ٢٠١٣، بطاقة الأداء المتوازن بين النظرية والتطبيق –دراسة حالة مؤسسة مطاحن سيدي ارغيسو مذكرة مكمله لنيل شهادة الماجستر في علوم التيسير.
١٤. طنينة، عدنان، قباجة، ٢٠١٧فهد محمد،، أثر الرقابة الداخلية على الأداء،دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، جامعة الخليل، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، الخليل_فلسطين.

١٥. عاصي، أمارة محمد يحى، ٢٠١٠، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ماجستير ادارة الاعمال، جامعة حلب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أدارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، ادارة الاعمال.
١٦. عبد الله، شوسة، يمينة، ودان، ٢٠١٦، دراسة مقارنة بين بنك ابوظبي الجزائري وبنك بي ان بي باريبا الجزائر، أثر التقييم البنكي (camels) في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية.
١٧. عزاز عمار، ٢٠١٥، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي).
١٨. علي، الطائي، زينة ضياء عبد الطائي،احمد كاظم بريس،٢٠١٩،تقييم اداء المصارف الاسامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية لمقارنة عينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة،جامعة كربلاء،متطلبات شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.
١٩. غفال، فيروز قريش، عمار، ٢٠١٣، تطور عملية الرقابة للبنك المركزي ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر.

٢٠. قروف، الصديق، حسام الدين،، ٢٠١٤ دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، جامعة ٠٨ مي ١٩٤٥ قالمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر.
٢١. منصورة، محاد، سنحون، عويرة، (٢٠١٥)، دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك التجارية بالمسيلة BADR دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Doctoraldissertation، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مقدمه لنيل شهادة، الماجستير (أكاديمي) في العلوم التطبيقية.
٢٢. نادية، خبابة، سعود، محمد، ٢٠١٨، مدى استخدام ألاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، مذكره لنيل شهاده الدكتورة.

٢٣. يحياوي، رزيقة ،غراب، ٢٠١٨، تاثير اصلاحات بازل ٣على الدور الرقابي للسلطة النقدية دراسه حالة السلطات النقديه في الجزائر،جامعة فرحات عباس سطيف،اطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية.
٢٤. بن مالك، حوري، عمار زينب، ٢٠١١، المنهج الحديث في التحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء، دراسه حاله شركه اسمنت السعوديه من ٢٠٠٦-٢٠١٠-جامعه منتوري مذكرة لنيل شهادة الماجستير.

ج- الدوريات

١. إبراهيم، شقير، إبراهيم اسماعيل، محمد سلمان، ٢٠١٨، مفهوم رقابة البنك المركزي على المصارف. ألمجلد٩، العدد٢، مجالة المحقق الحلي.
٢. الشمري، الإمام، صادق راشد، صلاح الدين محمد أمين،٢٠١١، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، العدد التسعون، مجلة الادارة والإقتصاد.
٣. بوخلخال، يوسف، ٢٠١٢، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي(CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسه حاله بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجلد، لايوجد، العدد١٠ مجلة الباحث.
٤. بوعبد الله، ٢٠١٦، دراسة مقارنة بين بنك أبوظبي الجزائري وبنك بي ان بي باريا الجزائر، أثر التقييم البنكي (camels) في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، جامعة عبدالحميد.
٥. بوعشه، مبارك، ٢٠٢٠، ادارة المخاطر البنكية مع اشارة خاصه للجزائر، المجلد لايوجد، العدد السادس والاربعون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
٦. بوهريره، عمي، عباس، سعيد حمزه، ٢٠١٩، " دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري "Snb" في تقييم الأداء المصرفي – دراسة حالة البنك الوطنى الجزائري ومصرف السلام، جامعة غرداية الجزائر – المجلد لايوجد العدد ١٥، مجلة أداء المؤوسسات ألاقتصادية.
٧. الحسيني، السعبري، مرتضى محمد، سامي ابراهيم، ٢٠١٧ توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جوده التدقيق الخارجي بحيث بحث تطبيقي في عينه المصارف العراقية الخاصة، جامعة الفرات الاوسط التقنية الكوفة. المجلد٢٥، العدد٤ مجلة جامعة بابل.

٨. دانا، أحمد، اكرم فقي محمود ،شيلان عارف، ٢٠١٧، المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في بيئة المصارف التجارية، (دراسة ميدانية لعينة المصارف التجارية للحامل في محافظه السليمانية) المجلد٣، العدد ٤، مجلة جامعه التنمية البشرية.

٩. داود، طاهر فضيلة سلمان، مجيد حميد، لمى ماجد حميد، (٢٠١٧)، قياس مستوى الأداء المصرفي على وفق متطلبات إدارة الجودة الشاملة والتسويق الالكتروني بحث استطلاعي في عينة من المصارف الأهلية. Journal of Economics and Administrative Sciences، 23(98)، 65-65.

١٠. الدعمي، المرسومي، عباس كاظم جاسم، مروج طاهر هذال، ٢٠١٧، قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الخامس، العدد العاشر، مجلة الادارة والاقتصاد.

١١. دهيرب، محمد، سمير، نظم التقييم المصرفي بالمؤشراتcamelsفي ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصارف الشرق الاوسط العراقي للسنوات ٢٠٠٦_٢٠٠٩. الملجد١١، العدد٤٥، المجلة العراقية للعلوم التطبيقيه.

١٢. رجأء، ذياب، رشيد عبد الستار، خضير سلمان، ٢٠١٥، لتحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية المصرفي الرشيد وبغداد حالة دراسية تطبيقية مقارنة معهد الإدارة الرصافة.

١٣. الجبوري، شويش عبد العزيز عبد الحميد، ٢٠١٢، استخدام أسلوب (UBPR) – تقارير الأداء المصرفي الموحدة– في قياس أداء المصارف التجارية العراقية كلية الإدارة والاقتصاد – المجلد ٨ العدد٣٣، المجلة العراقية للعلوم الأدارية.

١٤. جموعي، قريشي، محمد، ٢٠٠٤، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ الجزء الأول،المجلد ٣،العدد٣،مجلة الباحث.

١٥. صلاح الدين محمد الامام،٢٠١٠،استخدام نظام التصنيف CAMELSلتحقيق السلامة المالية للمصارف،بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة،المجلد ٣،العدد١٣،مجلة المنصور.

١٦. النعيم، ابراهيم يعقوب، ٢٠١٩، تقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية ودورها في توفير اطار فعال الحكومة في المصارف السودانية (دراسة ميدانيه على عينة من القطاعات المصرفية بالسودان) المجلد٢٥، العدد١١٥، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية.

١٧. النعيمي، محمد، سعدالله، عبيد، ٢٠١٧، تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج PATROL / دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية العراقية ، المجلد ٣، ،العدد ٣٩ ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.
١٨. نور، الذبحاوي، حسن كريم، جابر محمد، ٢٠١٨، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي (دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة)للمده ٢٠٠٥- ٢٠١٥، المجلد١٥،العدد ٢ ،مجلة الغري.
١٩. هداش، محمد، ليلى عبد الكريم، جمال محمد، ٢٠١٨، دور وظيفة التمويل في تقييم أداء المصرف الإسلامي باستخدام مؤشر الربحية دراسة تحليلية في مصرف فيصل الإسلامي للفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ ،المجلد:١، العدد٤١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية.
٢٠. هلندي، الغبان، الان عجيب مصطفى، ثائر صابري، ٢٠٠٩، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية (دراسة تطبيقه على عينة المصارف في أقليم كردستان)المجلد السابع، العدد٤٥، مجلة علوم الأنسانية.

د.الكتب

١. الدوري، عمر علي كامل، ٢٠١٣، تقييم الأداء إلاطار المفاهيمي والتطبيقي، الطبعة الاولى.
٢. الصحن، عبد الفتاح محمد، محمد السيد سرايا، شحاته السيد شحاته، ٢٠٠٧، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة١.
٣. عبد النبي، محمد أحمد، ٢٠٠٩، الرقابة المصرفية، دار زمزم للنشر، الطبعة الاولى.

ثانياً:المراجع الأجنبية

1. Carlo Altavilla, Miguel Boucinha,2020, Working Paper Series Banking supervision monetary policy and risk-taking big data evidence from credit registers.
2. CONNATA,FRANCESCO,QUGLIIARIELLO,MARIO,2004,MARKETAND SUPERISORY INFORMATION:SUM EVIDENCE FROMITALIAN BANKS,DISCUSSION PAPERSIN ECONMICS.

3. Carlo Altavilla, Miguel Boucinha Working Paper Banking supervision monetary policy and risk-taking big data evidence from15 credit registers: Series.
4. Large Bank Supervision ،2010,Bank Supervision and Examination Process,Comptroller's Handbook.
5. Mahmud Mohd Samsudin,2018,Evaluating Bank Performing Management on Banking Industry Universiti Utara Malaysia .
6. Martin Hellwig,2014,Financial Stability, Monetary Policy Banking Supervision, and Central Banking.
7. MUHAMMAD KASHIF, ABID USMAN,2012,EVALUATING THE Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis, nternational Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 7; April 2012.
8. Mustafa Hassan Mohammad Adam,2014 Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios Case Study of Erbil Bank for Investment and FinanceEuropean Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.6, pp. 162-177, August 2014 .
9. Oesterreichische Nationalbank,2009, BANKING SUPERVISION IN AUSTRIA.
10. Uyen Dang,2011,THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY,Arcada University of Applied Sciences.
11. Vibhuti Tyagi ,2019.A Study of Performance Appraisal Systems in Indian Banking Sector A Study of Performance Appraisal System in Indian Banking Sector.

12. Yeşim Helhel ,2014,Evaluating The Performance of the Commercial Banks In Georgia.
13. Dierick,2005, the in lmplementation lts and Framework Capital Basel New The Union European,ECB.
14. Lopez, Hirtle,2005, Information and the Frequency of bank Examinations – Federal Reserve Bank of New York.
15. Meyer, Gilbert, Vaughan,2002, could Camels downgrade imporov off site surveil lance federal reserve bank of louis.

Abstracted

The study aims to enhance banking performance using one of the modern models, which is the PATROL model, as this model is one of the early warning models and consists of five components (capital adequacy, profitability, credit risk, regulation, liquidity). The study sample included six Iraqi banks for the year 2017. The validity of the hypothesis of the study, which included that the sample banks work to enhance their performance through the use of the PATROL model, as well as the possibility of arranging them in descending order based on the outputs of the model, starting with the well-performing banks and ending with the least-performing banks has been proven. The study included three basic chapters that include the first chapter, the methodology of the study and previous studies, and the second chapter includes The first two studies included the concept of banking supervision, its importance, objectives, justifications, and basic requirements for it, while the second topic included an evaluation of banking performance, its dimensions and the factors affecting it, while the third chapter included an analysis of the study indicators according to the PATROL model, and the study came out bearing many conclusions, the most important of which is the banks 'evaluation of their performance. It enables them to identify errors and deviations, know their causes, and thus find adequate ways to address them. It has been suggested The study included several recommendations, the most important of which is the need for banks to pay attention to banking supervision systems, specifically the PATROL model, and to take its results for the purpose of identifying strengths and strengthening them and weaknesses to overcome them. Another essential for banking.

University Of Mosul

College Of Administration

& Economics

Department financial and bank

Banking Supervision Systems and Their Role in Strengthening Banking Performance

Thesis Higher Diploma in Diploma in financial and Bank

Ali Basil Abdul Karim

Thesis Higher Diploma in Diploma in financial and Banking Sciences

Supervised by

Dr. Laila Abdul Karim Al-Hashemi

1442 A.H **2020 A.D.**

.